كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

إشكالات الجهة في المنطق واللسانيات
دراسة تطبيقية في رواية " ثرثرة فوق النيل"
لنجيب محفوظ

إعداد

د/ أحمد محمد عبد الرحمن حسانين

أستاذ مساعد علوم اللغة – قسم اللغة العربية –
كلية الآداب – جامعة أسيوط

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني ـ الجزء الثاني)

(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

إشكالات الجهة في المنطق واللسانيات، دراسة تطبيقية في رواية "ثرثرة فوق النيل" لنجيب محفوظ

د/ أحمد محمد عبد الرحمن حسانين
قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة أسيوط – مصر
البريد الإلكتروني :Ahmed-Hassanain2@art.aun.edu.eg

الملخص :

الجهة (Modality) مبحث لساني كوني يقصد به ببساطة شديدة: وجهة نظر المتكلم تجاه ملفوظه. ورغم بساطته، وكونيته، فإنه مثار إشكالات عديده: معرفية، ومفهومية، ومنهجية. حاول البحث رصدها والإسهام في علاجها. وقد دفع ذلك إلى تقسيم البحث شقين: أولهما نظري، كان الهدف منه رصد المشكلات في المنطق وفي اللسانيات من حيث: التعريف، ونوع المقولة، والأصناف، وتشابك المصطلح مع غيره، وكذلك المشكلات الناجمة عن تلقيه وترجمته وآثارهما السلبية. والآخر تطبيقي، كان الهدف منه بيان مركزية المتكلم في العملية التواصلية باعتباره ذاتا منغرسة في خطابها لها تجاه أقوالها مواقف وأحكام. وبيان كيفية تحقق الجهة في العربية من خلال استعمالات فعلية، لا من خلال الأمثلة المصنوعة. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، منها: أن الجهة تكون في اللغة والاعتقاد كليهما، وليس كما زعم أرسطو بأنها تكون في الاعتقاد والأشياء المكونة في الخارج فقط. وأن العربية أوسع في التعبير عن الجهات من اللغات الأوربية، وأكثر ثراء في وسائل تحقق كل صنف. كما توصل البحث إلى أنه لا يمكن الفصل الحاد بين نوع وآخر من الجهات لصلاحية العبارة الجهية في التعبير عن أكثر من نوع في الوقت ذاته.

الكلمات المفتاحية : الجهة– العبارة الجهية– المحتوى القضوي – اللسانيات والمنطق– ثرثرة فوق النيل– نقد الرواية

A Study of the Problematic Issues of Modality in Logic and Linguistics: Application to Naguib Mahfouz's Novel "Adrift on the Nile"

Ahmed Mohamed Abdel-Rahman Hassanein
Department of Arabic - Faculty of Arts, Assiut University – Egypt
Email :: Ahmed-Hassanain2@art.aun.edu.eg

Abstract:

Modality is a universal linguistic phenomenon that simply means the speaker's attitude towards what he says. Despite its simplicity and universality, it poses numerous cognitive, conceptual and methodological problems, which the present research attempted to identify and find solutions to them. This research is divided into two sections. The first section is theoretical and aims at identifying the problematic issues of modality in logic and linguistics in terms of its definition, the type of the utterance, the types of modality, the overlap of the term with other terms, and the problems associated with its reception and interpretation and their negative effects. The second section is practical and aims at showing the involvement of the speaker in the communicative process as an entity immersed in its discourse having his own attitudes and judgments towards his utterances. This section also aims at showing how modality is achieved in Arabic through actual uses, not through made-up examples. The results of the present research indicate that modality is concerned with both language and belief, and not only with belief and conceptualization as Aristotle claims, and that Arabic is broader in expressing modality than European

languages and richer in ways of achieving each type of modality. The present research also concludes that each type of modality cannot be separated from the other types because an utterance expressing modality can express more than one type at the same time.

KeyWords: **Modality – Utterances expressing modailty – Propositional content – Linguistics and Logic- Adrift on the Nile-**

إشكالات الجهة في المنطق واللسانيات، دراسة تطبيقية في رواية "ثرثرة فوق النيل" لنجيب محفوظ

هناك حقيقة مستقرة في العلوم وهي أنه لا يوجد ذلك العلم الذي يخلو من أي أثر من علم آخر، ففي ظل انفتاح العلوم ترتحل لمفاهيم، والمقولات، والمصطلحات من حقولها إلى حقول أخرى تطبعها بطابعها الخاص، وتشكلها تشكلا قد يفقدها بعض أو معظم خصائصها وسماتها التي كانت لها في سيرتها الأولى ومجالها الأول. ومصطلح الجهة أحد هذه المصطلحات التي اقترضتها اللسانيات من المنطق واستثمرتها في مقاربة ظواهرها وطبعته بطابعها.

والجهة (Modality) مبحث لساني كوني يقصد به ببساطة شديدة: وجهة نظر المتكلم العاقل تجاه مضمون كلامه. ورغم بساطة المصطلح، ورغم كونيته، فإنه يكتنفه الغموض وينأى عن الإحاطة، فهو مثار إشكالات: منهجية، ومعرفية، ومفهومية، تباينت حولها الآراء بدءا من التعريف، ونوع المقولة، مرورا بالتقسيم، وطرق التحقق، وانتهاء بتلقي المصطلح وترجمته إلى العربية، وتداخله مع مصطلحات أخرى كثيرة بيئته الأصلية والمنقول إليها. كل هذه الإشكالات جعلت الدارسين يصفون درس الجهات بأنه ميدان تصعب الإحاطة به، وأن ما يقدمه الباحثون في هذا المجال ما هو إلا وجهة نظر يعتبرونها مؤقتة وتجريبية[1]. من هذه المنطلقات ولندرة الدراسات العربية حول هذا الموضوع وقع اختيارنا لهذا البحث الذي نسعى من خلاله إلى تشخيص تلك المشكلات في محاولة يمكن لها أن تسهم في علاج هذه الإشكالات وغيرها بقدر ما.

(١) جان سيرفوني: الملفوظية، ترجمة: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ٢٠١٦م، ص ٥٩.

ويسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: أولها- بيان مركزية المتكلم في العملية التواصلية (باعتباره ذاتا منغرسة في كلامها لها تجاه ما تقوله مواقف وعلى ما تعرضه أحكام)، فالأدبيات اللسانية اهتمت بالمخاطب أكثر من اهتمامها بالمتكلم، فسلبته المنزلة حتى في تلك الأمور التي يكون فيها المتكلم قوة عليا، وحتى في الأمور التي يكون فيها المتكلم محاججًا أو مقنعًا يكون المخاطب في الباطن هو محور الاهتمام. وثانيها- الوقوف على تحديد مفهوم الجهة في اللسانيات وقوفًا يضبط المصطلح والمفهوم؛ لحداثة المبحث من ناحية، ولتلقي العرب المصطلح والمفهوم كيانًا غامضًا متشابكًا مع غيره من ناحية أخرى. وثالثها- استكشاف العلاقة بين ما يقوله المتكلم في خطابه وبين حالاته الذهنية ونواياه وعلاقته بالعالم الذي يتحدث عنه من حوله. ورابعها- رصد أسباب أزمة المصطلح، ومحاولة الوقوف على المكافئ الأنسب من بين المكافئات العربية الكثيرة والمتعارضة، في ظل عدم وجود ما يعبر عن المفهوم في تراثنا اللغوي. وأخيرا- يسعى البحث لبيان كيف تعبر اللغة العربية عن الجهة؟ وما الأدوات التي تتوسل بها في التعبير عن المصطلح؟

وقد وقع الاختيار على رواية "ثرثرة فوق النيل" لنجيب محفوظ مادة تطبيقية للدراسة؛ وذلك لعالمية الرواية التي تتوازى -بالطبع- مع عالمية مؤلفها الحاصل على جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٨٨م (فقد ترجمت الرواية إلى لغات عديدة منها الإنجليزية والألمانية والفرنسية)، فهي من أروع ما كتب، ومن ناحية أخرى فلأن الرواية عموما وثرثرة فوق النيل خصوصا هي الفن الأكثر ثراء وحرية في تنوع طرائق التعبير وصيغه، كما أن شخصيات الرواية شخصيات مثقفة، استنطقها محفوظ؛ لتعكس ملفوظاتها معطيات واقعها الفكري المعبر بطلاقة عن اعتقاداتها وقناعاتها الشخصية، ووجهات نظرها التي كونتها من خلال تجاربها

ومعارفها وخبراتها عن العالم؛ مما جعلها مجالاً خصبصا في التعبير عن الجهة أكثر من غيرها من الأعمال. فقد اكتظت الرواية بكافة صور الجهات وكانت مادة أغنت عن اللجوء إلى الأمثلة المصنوعة.

أولا- تعريف الجهة:

رغم العدد الهائل من البحوث في هذا المجال فإن السمة الغالبة هي صعوبة تعريف الجهة **Modality**، إذ تباينت الآراء حول تعريفها وطبيعتها ومبادئها الأساسية. فالباحثون قد تلقوا الجهة كيانا غامضا (مصطلحا ومفهوما) ذا إشكالات ضخمة جعلتهم يقرون بصعوبة التعريف فـ"روبرت بينيك" (**Robert I. Binnick**) يشير إلى أن:" تعريفها يشبه المغامرة في غابة وحشية مظلمة، ومليئة بالعقبات والمزالق"(١)، ويرى"بولدان إيريك" (**Boldan Eric**) أنه"مصطلح مضطرب، ومربك، وإشكالي، ويعاني كثيرا من عدم الوضوح وعدم الدقة"(٢). وينوه "جوان بايبي (**Joan Bybee**) وآخرون إلى أنها "لا تُعَرَّفُ بسهولة مثل المظهر والزمن"(٣) ويزيد في يقين ما ذهبنا إليه أن مناطقة العصور الوسطى كانوا يصفون القضايا الموجهة بمحنة المنطقيين. وتشير سهام النويهي إلى أنه

(1)Robert I. Binnick (1991): Time and the Verb a Guide to Tinse and Aspect, Oxford University press. Inc. p.135.

(2) Boldan, Eric M. (2001): Aspectual Approaches and Habituality. (http://www.ericboldan.com/linguistics.htm)

(3) Joan Bybee, Revere Berkins and William Pagliuca (1994): The Evolution of Grammar: Tense, Aspect and Modality in The Languages of The World, The University of Chicago Press Ltd., London, Chapter Six "mood and Modality, p.176.

مازال يُمَثِّلُ غموضا بدرجة يصعب إدراك تفسيراتها بسهولة[١]. إن هذه الاعترافات كانت مثيرة ومحفزة ومغرية لأن نبحث في موضوع الجهة متخذين من رواية ثرثرة فوق النيل مادة للتطبيق. ونستهل بالوقوف على تعريفات الجهة في المنطق وفي اللسانيات وما نجم عنها من مشكلات:

١ – تعريف الجهة في المنطق وما ترتب عنه من إشكالات:

لقد تَعَرَّض المناطقة في المنطق ثنائي القيمة إلى تعريف الجهة أثناء تناولهم القضايا التحليلية التي قسموها إلى قضايا مجردة (Pure proposition) وأخرى موجهة (Modal proposition). وعرفوها بأنها: "هي اللفظة التي تُقْرَنُ بمحمول القضية فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا: ممكن، وضروري، ومحتمل، وممتنع، وواجب، وقبيح، وجميل، وينبغي، ويجب، ويحتمل، ويمكن، وما أشبه ذلك"[٢]. والقضية الموجهة هي تلك "القضية التي لَاحَظَ العقل كيفيتها من الضرورة وغيرها، أو ذُكِرَ لَفْظٌ يدل عليها، واللفظ الذي يدل على كيفيتها أو ملاحظة العقل لها يسمى جهة القضية"[٣].

---

(١) سهام النويهي: مدخل إلى منطق الجهة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٥. وينظر جول تريكور: المنطق الصوري، ترجمة: محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، (د.ت)، ص ١٦٣.

(٢) الفارابي: العبارة، ضمن كتاب المنطق عند الفارابي، تحقيق وتعليق وتقديم: رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ١/ ١٥٥. وينظر فريد جبر وآخرون: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص ٢٦٣.

(٣) يوسف محمود: المنطق الصوري، التصورات – التصديقات، دار الحكمة، الدوحة، قطر، ط١، ١٩٩٤م، ص ٩٧.

فالجهة في المنطق–كما نفهم من هذين التعريفين– هي كيفية تصور الذهن من نسبة المحمول للموضوع في القضية البسيطة أو المركبة. وبما أن الكيفية ما هي إلا حكم عقلي (والحكم العقلي ينحصر في أمور ثلاثة: الوجوب والاستحالة والجواز) من هنا يمكن لنا أن نتبنى وجهة نظر خاصة حول أقسام الجهة المنطقية، ونحصرها في مثلث جهة يتكون من ثلاثة أقسام تدل على معاني: الواجب، والممتنع، والممكن، ونرفض تقسيم أرسطو الرباعي للجهات حسب مربعه الشهير: الواجب/ الضروري (The necessary)، والممتنع/ المستحيل (The impossible)، والممكن (The possible)، والمحتمل (The contingent)، ونرى أن الممكن والمحتمل بمعنى واحد.

والإشكال الذي يترتب على تعريف الجهة عند المناطقة يكمن في أمرين: أولهما– موضع تسلط الكلمة الجهية وهل تتسلط على المحمول؟ أو على الموضوع؟ أو على النسبة أو جميع ذلك؟ والآخر– يتعلق بمعمول الجهة وهل الجهات تكون في الأشياء المكونة للخارج؟ أو أنها تكون في اللغة والاعتقاد؟ أسئلة مهمة انبثقت من تتبع المناطقة صور تحقق الكلمة الجهية داخل القضية في سياقات التوجيه التي لا تخرج عن صورتين: الأولى– الجهة التي يكون معمولها المنطقي قضية بسيطة مثل: (الحكيم سعيد ضرورة) والأخرى التي يكون معمولها المنطقي محمول قضية بسيطة مثل:(ضروري أن الحكيم سعيد). نجد أن الصورة الأولى فيها العامل المنطقي الجهي عامل من الناحية المنطقية، ولكنه من الناحية النحوية متمم حالي(Adverb) وهو قيد على محمول القضية البسيطة (سعيد) وفي هذه البنية تم منطقيا توجيه هذا المحمول. وفي الصورة الثانية كانت الكلمة الجهية عاملا قضويا (Propositional operator) متحكما في محتوى القضية الذي هو في الأصل قضية تقريرية فيكون العامل الجهي محمولا والمحتوى

القضوي موضوعًا متحققًا نحويًا في شكل صلة الموصول وقد تم توجيه القضية البسيطة كلها دون أن يكون العامل المنطقي الجهي عاملا نحويا، والعامل الجهي المنطقي بصورتيه هو من الناحية النحوية معمول لعامل نحوي يتصدر الجملة.

ولما كان معمول الجهة في العرف المنطقي معمولا لها من الناحية المنطقية لا من الناحية النحوية، من هنا حدث التعارض بين التصور والتركيب في وسم الجهة وهل هي تسم جهة الإخبار بالقضية البسيطة؟ أو تسم جهة موجودة في الشيء الذي له وجود خارجي. وقد استقر في عرفهم أن الصورة الأولى هي الشكل المعبر عن رأي بعض المناطقة الذين يرون أن الجهة في الأشياء، وأن الصورة الثانية هي الشكل المعبر عن تصور المناطقة الذين رأو أن الجهة في اللغة والاعتقاد(١). ويمكن القول إن البنية التركيبية التي عالج بها أرسطو الجهات التي محمولها قضية تركيبية تقريرية بسيطة قد أغرت اللسانيين بالتدخل وكانت تلك هي البداية الأولى التي تم فيها تناول الجهة من منظور الدرس اللساني.

٢- تعريف الجهة في اللسانيات:

تباينت مواقف اللسانيين حول تعريف الجهة حتى إنه في الاتجاه الواحد تكون بإزاء مواقف متباينة بين مضيق لمفهوم الجهة، وموسع له، ومتوسط بين الفريقين. وكانت محصلة المواقف -قطعا- هي اختلافات في التعريف والتقسيم. ومن خلال استقرائنا لبعض المعاجم الغربية والمصنفات الأصيلة في هذا الباب استحال أن نجد تعريفا واحدا، ولا تقسيما واحدا يعين لاحقا في تمثلها. ففريق تأثر بالمفهوم المنطقي فدافع عن أصالة التناول المنطقي للجهات، فسيرفوني مثلا يرى أن"الألسني الذي يهدف إلى تضييق مجال الموجهات اللغوية عليه الاستلهام

(١) محمود عباس العامري: الجهات في المنطق واللسانيات، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط١، ٢٠١٦م، ص ٤٠.

من علم المنطق؛ لأنه يتضمن مفاهيم توجيهية نموذجية لا جدال فيها، وهي موجهات علم المنطق الأخلاقي الموجه أساسا[1]. وفريق ثان عرفها من منظور مذهبه اللساني الخاص فكانت هناك تعريفات تداولية وأخرى سيميائية، وثالثة ملفوظية. في حين نجد فريقا قد اكتفى بالتصنيف دون التعريف، وكأن التعريف شيء بدهي محصل. وكانت النتيجة وجود تعريفات متعددة ومتباينةكَمًّا وكيفًا، وضبابية شديدة وصلت لدرجة أن ما يثبته باحث يكاد ينفيه باحث آخر، أو يعدل عليه. فإذا كان التعريف الشائع في اللسانيات أن الجهة عبارة عن:"وجهة نظر الفاعل الناطق تجاه ملفوظه" فإن سيرفوني يرفض هذا التعريف، ويرى أنه ليس سوى تعريف ظاهري يستوجب كل أنواع التفسيرات والإضافات والتصحيحات، وأنه سيضيف إليه استكمالاً أولياً "[2].

ويعد شارل بالي فيما نعلم أول من أشار إلى مفهوم الجهة حينما حاول الوقوف على العلاقة بين مفهوم الجملة، وحدث التفكير، والفكرة. فالجملة عنده "هي الشكل الأبسط لإبلاغ فكرة"، والتفكير "هو رد الفعل تجاه التمثل representation من خلال ملاحظته، أو تقديره أو الرغبة فيه"، أما الفكرة "فهي العملية النفسية التي يجريها الفاعل على التفكير". ويرى بالي أن بنية العبارة الجهية تتكون من شقين، الأول- شق التعبير عن الجهة، وهو المتحكم في العبارة ومن أجله توجد العبارة أصلا، أما الآخر، فهو التمثيل representation

(١) جان سيرفوني: الملفوظية، ترجمة: قاسم المقداد، ص ٦٧. ويشير في موضع آخر إلى "أن الألسني الذي يسعى إلى تعريف مفاهيم فعّالة operatoires لا يمكنه الاستفادة من مفهوم الموجِّه إلا إذا قلل من عموميته، وإحدى الطرق الممكنة لذلك هي، قبل كل شيء، استلهام المفهوم المنطقي" (ص ٨٦).

(٢) جان سيرفوني: الملفوظية، ص ٥٧.

المرتبط بالحدث المكون ويسمى أحيانا الكلام. ويتكون القسم الجهي من فعل جهي (un verbe modal) وفاعله الجهي (le sujet modal)، والاثنان معا يكوّنان الـ (modus) وهو المتمم لـ (dictum) الذي يوافق المحتوى القضوي عند المناطقة.

ويرى بالي أن الجهة " هي روح العبارة وروح الفكر ولا يمكن أن نحيل قيمة العبارة إلى ملفوظٍ ما لم نكتشف مفهوم الجهةmodalite . والفعل الجهي يختلف باختلاف الحكم والإحساس والرغبة وهي أحكام على الحقيقة أو أحكام على القيمة أو على المشيئة والإرادة"(١). ويتضح بذلك أن بالي ربط الجهة بالتواصل، وأن تعريفه للجهة لم يكن لسانيا محضا ولا منطقيا محضا حيث ربط بين التصور القضوي (modus) والموضوع القضوي (dictum) وبين تركيب الجملة النحوي.

ويعرفها هاليداي بأنها "تلك الدرجات التي تتوسط بين قطبي الإثبات والنفي"(٢). ويعرفها معجم اللغة واللسانيات بأنها "تلك الطريقة التي يتوسل بها المتكلم في التعبير عن موقفه أو توجهه إزاء موضوع ما في الاتصال المتبادل وعادة ما يكون ذلك باستخدام أدوات نحوية أو أفعال معينة وما أشبه"(٣). بينما يرى مونياي أن هناك جهات تلفظ وجهات ملفوظ. تصف الأولى شكل التواصل

(1) Charles Bally (1944): Linguistique générale et linguistique française (2e éd. entièrement refondue, entièrement refondue. Berne, A. Francke, s.a.p.p.35-38.

(2) M.A.K. Halliday & Christian M.I.M Matthiessen (2004): An introduction to functional grammar, Hodder Arnold, London, Third Edition, 2014, p. 88.

(3) R. R. K Hartmann & F. C. Stork (1972): Dictionary of language and linguistics, London: Applied Science Publishers, p.142.

الذي يتم مع المخاطب، وهي تتعلق بجهة الجملة: استفهامية أو تقريرية أو أمرية أو بكيفية أوسع بالقوة المتضمنة في القول، ويمكن أن تتعلق أيضا بالردائف التي تقع على الملفوظ مثل (بصراحة) وما أشبه. أما جهات الملفوظ فهي الجهات المنطقية: (ممكن، ضروري، ثابت، غير محتمل، واجب ...) والجهات التقديرية والتقييمية (محزن، مؤسف، مؤمل...)[1].

ونكتفي بذلك إذ لا تسمح مساحة البحث لعرض التعريفات المتباينة هنا ولا مناقشتها. ونلحظ أن التعريف الأول يختلف عن الثاني، أما مونياي فقد اكتفى بالوصف دون التعريف.

ولما انفلت زمام السيطرة على التعريف، حدث خلط بين الجهة ومفاهيم أخرى مجاورة، كالتوجيه (Modalisation)، والصيغة (Mood)، ونمط الجملة (Sentence type)؛ واستتبع ذلك اختلاف التقسيم وتكاثر في التفريع حسب الاتجاهات اللسانية وأطرها النظرية وحسب مستويات الوصف (معجمية، وتركيبية نحوية، ودلالية) وحسب تحديد السمات عند كل باحث، زد على ذلك التعدد الدلالي للأفعال المساعدة في اللغة الإنجليزية. فمثلا نجد أن يسبرسن Jesperson قد قسم الجهة إلى عشرين فئة فرعية، تضمنت مواقف معينة لعقل المتكلمين من محتوى الجملة. وريتشر Rescher قد قسم نظام الجهة بأكمله إلى ثماني فئات فرعية، وفون رايت Von Wright قد قسمها إلى أربع فئات ومنهم من حصرها

(١) باتريك شارودو ودومينيك منغنو: معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨، ص٣٧٣، ٣٧٤.

في نوعين فقط معرفية وإلزامية[١] . أي أن الأصناف تراوحت قلة وكثرة ما بين صنفين إلى عشرين صنفا، مما يجعل القارئ في حيرة من أمره.

وتزداد الحيرة إذا نظرنا مثلا إلى الجهات عند كل من جيفري ليتش Geoffrey Leech، ومندتMindt ، وكوتس Coates نجد أن ليتش ومندت قد صنفا الجهة بحسب الأفعال، وأن كوتس صنفها بحسب الروابط الجهية لا الأفعال، وأنه رغم اتفاق ليتش ومندت في معيار التصنيف فإنهما قد اختلفا في عدد الأنواع، إذ حصرها ليتش في أحد عشر صنفا، بينما حصرها مندت في سبعة عشر صنفا، في حين قد حصرها كوتس Coates في اثني عشر نوعا[٢]. وهذا يدل على ارتباك التقسيم وأنه لم يقم على معايير ثابتة وكأن الأمر أصبح اجتهاديا.

٣- أسباب اختلاف التصنيفات:

إن سبب اختلاف أقسام الجهة بين العلماء يكمن فيما أرى في أمور عديدة: أولها- فَصْلُ بعضهم بين الجانب التصوري للمقولة وجانبها التعبيري بتأثير من آراء شارل بالي جعل بعضهم يخلط بين الجهة ونمط الجملة، ودفع بعضهم إلى اعتبار أن هناك جهات للملفوظ وجهات للتلفظ فتشعبوا في التقسيم وتوسعوا ما لم يتوسع فيه الفريق الآخر. والثاني- اختلاف المرتكز التصنيفي فبعضهم اعتمد على البعد المعجمي، وبعضهم اعتمد على البعد التركيبي النحوي، وبعضهم على

(1) Jinghua Zhang (2019): A Semantic Approach to the English Modality, Academy Publisher Manufactured in Finland, Journal of Language Teaching and Research, Vol. 10, No. 4, July 2019,P.879.

(2) Geoffrey Leech (1984): Meaning and The English Verb, Third Edition, Longman London, p.71.

- Hans Jorg Schmidit (2000): English Abstract Nouns As Conceptual Shells: from Corpus to Cognition, Series: Topics in English Linguistics, TiEL; 34, De Gruyter, Mouton, Berlin- New York p. 233.

البعد الدلالي، وبعضهم على الرابطة؛ وترتب على ذلك إشكالات أخرى من قبيل: هل الجهة مقولة معجمية؟ أو مقولة نحوية؟ أو دلالية؟ أو تصورية منطقية؟ واختلفوا في هذا اختلافًا كبيرصا، إلى حد أنه لا يستطيع باحث رسم معالم نظام للجهة بناء على طرق وصف مختلفة واختلافات كبيرة. والثالث- اختلاف انتماءات العلماء لمدارس لسانية مختلفة: مدرسية، وتداولية وسيميائية وتلفظية، أدى إلى تعريف في التداولية وتعريف أخر في السيميائية وتعريف ثالث في التلفظية وكل واحد منها يختلف عن الآخر. والرابع- اختلاف العلماء بين موسع ومضيق للنظام الجهي لدرجة اختلافهم في الجملة التقريرية هل تعد موجهة أو غير موجهة وكذلك هل الأفعال الإنجازية تمثل جهة أو ليست كذلك.

ثانيا- أزمة ترجمة المصطلح (Modality) في العربية:

إن مشكلة ترجمته ونقله إلى اللغة العربية ليس حالها بأحسن من مشكلتي التعريف والتصنيف. ويُزكي هذا الزعم استقراء المصطلح في المعاجم والكتب التي تناولت المصطلح سواء أكان تناولاً أصيلاً معمقًا أم تناولا هامشيا عارضا. وقد شخصت المشكلة -إذا ما تجاوزنا مشكلة تعدد المصادر المستقى منها ولغاتها- في أربعة جوانب: الأول- وجود مقابلات كثيرة ومتعددة للمصطلح عند باحثين مختلفين، والثاني- وجود مقابلات مختلفة عند الباحث الواحد في المصنف الواحد، والثالث- وجود مقابل واحد لمصطلحين غربيين مختلفين، والرابع- أن ما يختاره باحث مقابلا للمصطلح يختاره غيره مقابلا لمصطلح آخر. وكانت المكافئات العربية لمصطلح الجهة (Modality) على النحو الآتي:

المصطلح الإنجليزي	الترجمة	المترجم	المصدر (المعجم أو الكتاب أو البحث)
Modality	الجهة	عبد القادر المهيري	ترجمة معجم تحليل الخطاب لشارودو ومنغنو، (ص ٣٧٢).
		محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات (ص ١٣٩)
		محمود عباس العامري	الجهات في المنطق واللسانيات (٣٩٨) ثبت المصطلحات مثلا
	المشروطية	مبارك المبارك	معجم مصطلحات الألسنية (فرنسي-إنجليزي عربي) (ص ١٨٣).
		محمد علي الخولي	معجم علم اللغة النظري، (ص٢٤٣)
		محيي الدين حميدي	نظرية الحكم النحوي المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج١٠،ع٣٨، ١٩٩٠ (ص١٤٠).
	الوجه	مكتب تنسيق التعريب	المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ط٢٠٠٢م (ص ٩٣)
		أحمد المتوكل	-قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، (ص ١٦٠). -قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، (بنية المكونات أو التمثيل

المصطلح الإنجليزي	الترجمة	المترجم	المصدر (المعجم أو الكتاب أو البحث)
			الصرفي التركيبي)، (ص ٣٥).
	المُوَجِّه	قاسم المقداد	ترجمة كتاب "الملفوظية" لجان سيرفوني، (ص ٥١).
	الموجهية	عبد الرحمن البارقي	جهة الوضع في الدرس النحوي العربي ...(ص٩٥).
	التوجيه	عبد الله صولة	الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية (ص٢٦١).
	صوغ	منذر عياشي	ترجمة القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، (ص٦١٩، ٧٢٠).
	صيغة	يحيى بعيطيش	نحو نظرية وظيفية للنحو العربي (ص١٨٤).
	تصويغ	محمد الحبيب كحلاوي	توطئة الدستور التونسي الجديد، مقاربة نصية- لغوية، (ص١٠).
	الكيفية	فالح العجمي	نظام الصيغة في العربية (ص٩٩) وأيضا بحث: جانب غائب في دراسات الجملة في النحو العربي، (ص٢٩٨).
		عمر أمطوش	الموجز في مصطلح اللغويات ثلاثي اللغات (عربي- فرنسي- إنجليزي) (ص٨٦)
	الموقفية	إبراهيم عبد التواب	الاستعارات النحوية والموقفية في خطب الرئيس مبارك الثلاثة الاخيرة مقاربة

المصطلح الإنجليزي	الترجمة	المترجم	المصدر (المعجم أو الكتاب أو البحث)
			نظامية وظيفية، (ص٦٧).
	القرائن	عبد الجليل مرتاض	الوظائف النحوية في مستوى النص، ص٢١٩.
	جهة /أو/ جهة اعتقاد	رجاء بنمفتاح	الزمان والجهة والمظهر إشكالية المصطلح والمفهوم في الترجمة (ص٦١٥)
	موجه/ موجهية	عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون	معجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي – فرنسي – عربي)، (ص١٩٨).
	جهة/ كيفية/ كيف	خليل أحمد خليل	ترجمة موسوعة لالاند الفلسفية (مجلد٢، ص٨١٧)
	جهة/ موجه/ كيفية	السيد إمام	ترجمة قاموس السرديات لجيرالد برنس، (ص١١٣)
	وجهة قول/ موقفية/ موجه	هيثم الباهي وآخرون	مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة، (ص٦٠٩)

نلحظ أن مصطلح الجهة (Modality) قد نُقِلَ إلى اللغة العربية بمكافئات عديدة منها: (الجِهَة، والوَجْه، والمُوَجِّه، والموجهيَّة، والتَّوْجِيْه، والمشروطيَّة، الصَّوْغ، والصِّيْغَة، والتَّصْوِيْغ، والكَيْفِيَّة، والكَيْف، والمَوْقِفِيَّة، والقرائن، وجهة

الاعتقاد، ووِجْهَة قول). وأن مجرد التمعن في تلك المقابلات الخمسة عشر يجعلنا نصدر حكما بغياب التصور النظري لأسس وضع المصطلح وشروطه؛ إذ يبدو جليا أن المصطلح قد فقَدَ شرطا من أهم شروطه، وهو الإجماع والاتفاق. وهذا التعدد يجعلنا أمام تساؤلات فأيّ هذه المصطلحات هو الأنسب في الدلالة على المفهوم الغربي؟ وأيها الأنسب من حيث طريقة الصياغة اللغوية؟ وهل يمكن اعتبارها مترادفة في الدلالة على مفهوم المصطلح الغربي (Modality)؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة توقفنا حقا على حجم المشكلة. فإذا كانت العلاقة بين الدال والملول في الكلمة العادية علاقة عرفية اعتباطية، فإنها في الكلمات الاصطلاحية علاقة مسوغة ومفسرة. أي أنه عند الحاجة إلى الاصطلاح، فإننا نعود إلى المعجم ونبحث عن معنى الكلمة المرشحة للاصطلاح قبل اختيارها وانتخابها لتكون مصطلحا، ثم نعقد علاقة بين ما يدل عليه المفهوم المجرد وبين ما تم انتخابه ليحمل كل معاني المفهوم أو أغلبها. وكما هو جلي أن معاني هذه المقابلات في المعجم ليست متساوية في تأهلها لحمل المفهوم الغربي، كما أن القول بترادف هذه المقابلات وقبول تعددها يعرقل التلقي ويؤدي إلى ارتباك في الفهم ينعكس سلبا على المعرفة العلمية الوافدة وتمثلها؛ إذ لولا وجود المصطلح الغربي –أحيانا– بجوار المكافئ العربي لما فهم القارئ وظن أن هذه المكافئات في كل مرة مصطلحات غير ما استقر في ذهنه.

أما الجانب المتعلق بمشكلة وجود مكافئات مختلفة للمصطلح عند الباحث الواحد في المؤلف الواحد، فنجد طلال وهبة مثلا في ترجمته لكتاب "تحليل الخطاب..." لنورمان فاركلوف يستعمل المكافئين: (وجهة القول)، (الموقفية) مترددًا بين المصطلحين في الكتاب جملة، تارة يستعمل هذا وتارة يستعمل ذاك دون وجود اللفظ الأجنبي بجوار مكافئه العربي لدرجة أنك قد تجد المكافئين في

صفحة واحدة دون أن تعرف أنهما مترادفين من وجهة نظره، وراح يبرر موقفه هذا بقوله: " وقد استخدمت كمعادل لـ Modality "وجهة القول" عندما لا تعبر في سياقها عن درجة أو كمّ إنما عن مجمل معنى المصطلح. ولا تسمح بنية النص العربي باستخدام "وجهة القول" للتعبير عن درجة من وجهة القول يتصف بها النص؛ لذلك استخدمت في هذه الحالة مصطلح "الموقفية" (إشارة إلى موقف المتكلم من محتوى نصه)، واستخدمته أيضا عندما لا يتيح تركيب الجملة العربية استخدام "وجهة القول"[1].

وأرى أن فعل طلال وهبة هذا –رغم الاعتراض عليه– إنما هو ناتج من خلط نورمان فاركلوف نفسه بين محتوى القضية كتصور ووجهة نظر، وبين محتوى العبارة المعبر عن موقف المتكلم. وفرق ما بين وجهة النظر والموقف. لكن هذا لا يعطي لطلال وهبة مبررا أن يسلك ما سلك لأنه ينافي مبدأ كونية المفهوم وأنه لا يتأثر بالسياقات اللغوية والثقافية والاجتماعية لما يترتب على عدم الدقة والتحديد من سوء فهم المصطلح ودلالته المفهومية؛ إذ الارتباط بين دقة المصطلحات وتحديدها يؤثر حتما على وضعية العلم نفسه فدقة المصطلح وتحديده من دقة العلم.

أما عن الجانب الثالث من المشكلة، فيتمثل في وجود مقابل واحد لمصطلحين غربيين مختلفين وما يترتب عليه من آثار سلبية في تحصيل المعرفة العلمية. فإذا كان الغالب أن المكافئ العربي لمصطلح (Modality) هو (الجهة)،

(١) نورمان فاركلوف: تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتمعاعي، ترجمة: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ديسمبر ٢٠٠٩م ص ١٠٤.

فإن باحثين آخرين[١] أمثال: عبد السلام المسدي، وعبد القادر الفاسي الفهري، وتمام حسان، ونعيمة التوكاني، وعبد الجبار توامة، وعبد المجيد جحفة وآخرين قد استقروا على وضع (الجهة) مكافئا لمصطلح غربي آخر هو (Aspect). أي (الجهة) تطلق في بعض الكتب على أنها مكافئ لـ (Modality) وفي بعضها الآخر مكافئا لـ (Aspect). وهذا آفة الآفات التي تلقي ظلالاً من الغموض ويجب تلافيه؛ لأن ذلك يثير اللبس، ويؤدي إلى التشويش والخلط بين دلالة المصطلحين. وربما يؤدي إلى انتقال دلالة أحد المصطلحين إلى الآخر عند المبتدئين من الباحثين الذين يتلمسون طريقهم في البحث العلمي. وقد حدث ذلك عند باحثين كبار ومشهورين في العالم العربي حيث جعل أحدهم الجهة مقالاً لمصطلحين في وقت واحد، يقول أحدهم: "الجهة (Modalité / L'aspect) هي مقولة منطقية، ونحوية، ودلالية، وبلاغية، وسيميائية. وهناك من يسميها أيضًا بالمظهر، أو الوجهة، أو الصيغة"[٢]. فالجهة هنا ترجمة لمصطلحين غربيين معًا رغم أنهما مختلفين في بيئتهما الغربية فمصطلح (Modality) شيء ومصطلح (Aspect) شيء آخر. وهذا الصنيع الذي قام به المترجم فيه تعارض لا يقبله العقل والمنطق، ويؤكد الفجوة بين دراسة العلم بلغته الأصلية ودراسته بلغتنا الناقلة والمترجمة، وليس بمستغرب إذن أن يخلط الباحثون المبتدئون بين

(١) ينظر: عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٢٤٣، وعبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص ١٤٥، وتمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص٢١١، ونعيمة التوكاني: لسانيات الجهة في اللغة العربية، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ٨٠-٨١، ١٩٩٠م، ص ٩٧، وعبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص٧٤، وعبد المجيد جحفة وآخرون: البنى الزمنية وأشكالها (ص١٣، ١٦١،١١٣ على سبيل المثال).

(٢) جميل حمداوي: مفهوم الجهة في اللسانيات، شبكة الألوكة، ط١، ٢٠١٦م، ص ٧.

المصطلحين. وقد ترجم آخر ثلاثة مصطلحات غربية ومختلفة بمقابل عربي واحد وهي: مصطلح (Modalisation)، ومصطلح (Modalité)، ومصطلح (Orientation)، حيث يقول: "في تعريبنا لمصطلح ، أو Modalité بـ "التوجيه" إشكال لا محالة فقد سبق أن استخدمنا هذا المصطلح [أي التوجيه] في تعريب مصطلح Orientation " [1]. وهذا الصنيع يحول المصطلح من ضابط مسعف إلى معوق مربك حيث تختلط المفاهيم الغربية بعضها ببعض في ثقافتنا العربية مما يحول دون تمثلها حق التمثل كما هي في الثقافة الغربية.

وأمَّا مَا يتعلق بالجانب الرابع من المشكلة وكون ما يختاره باحث مقابلا للمصطلح يختاره غيره مقابلا لمصطلح آخر، فهذا يُعَرِّضُ الفهم للخطر. فمثلا نجد المكافئ العربي "الوجه" قد عده كل من" "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" الصادر عن مكتب تنسيق التعريب، وأحمد المتوكل مكافئا لمصطلح (Modality)، في حين نجد الفاسي الفهري يختار نفس المكافئ (الوجه) ترجمة لمصطلح آخر هو (mood). وكذلك في بعض المصنفات اختيرت (الصيغة) مكافئا لمصطلح (Modality) وفي بعضها الآخر مكافئا لمصطلح (mood). وكذلك (الموقفية) هي مقابل لمصطلح (Modality) وهو في لسانيات النص مكافئ لمصطلح (situationality) عند كثير من الباحثين.

وإجمال ما توصلنا إليه نعدده في أمور، أولها- أن ترجمة المصطلح بمكافئات متباينة ومتداخلة يعكس واقع الدرس اللساني العربي الحالي، وأنه يتسم بالارتباك والاضطراب، وغير خاضع لاستراتيجية معينة. والثاني- أن مقابلة المصطلح الغربي بلفظين عربيين أو أكثر في ترجمات وسمت نفسها بـ (قاموس

(١) عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م ص٢٦١.

في اللسانيات) أو (معجم مصطلحات) قد يوحي بعدم الشعور بخطورة المصطلح ودوره الحاسم في تجلية المفاهيم. والثالث- أن القول بالترادف في وضع المصطلحات مرفوض؛ لأن الكلمات لا تؤدي معنى المفهوم بالقدر نفسه. والرابع- أن استعمال بعضهم مصطلحات للدلالة على مفاهيم معينة واستعمال بعضهم الآخر مصطلحات أخرى للدلالة على المفاهيم ذاتها، يعطل وظيفة المصطلحات في ضمان التواصل بين المختصين المشتغلين في هذا المجال، وينذر بتحول المصطلحات من ضوابط مسعفة إلى معوقات مربكة. والخامس- أن استعمال بعضهم ترجمة لمصطلح واستعمال غيره نفس الترجمة لمصطلح آخر يكشف عدم اطلاع اللاحق على ما سطره السابق.

أما عن أقرب الترجمات العربية من مفهوم المصطلح الغربي (Modality) فهي: "الجهة"، و"جهة الاعتقاد"، و"الوجه"، و"الموقفية". وقد آثرنا ترجمة المصطلح بـ"الجهة" على بقية الترجمات القريبة؛ لأسباب عديدة، أولها- لأن "الجهة" هي ترجمة المصطلح في مجاله الأول (مجال الفلسفة) قبل أن ينتقل إلى مجال اللغة، والأصل الإبقاء على الترجمة الأولى. ثانيها- أنه مادام "الوجه" و"الجهة" بمعنى واحد كما أشار الصحاح بقوله: "والوجه والجهة بمعنى، والهاء عوضا عن الواو"[1]. فلا داعي للانتقال من مصطلح شائع ومستقر إلى مصطلح مستحدث يؤدي المعنى نفسه. ثالثها- نرفض ترجمة المصطلح بالموقفية؛ لأنه مصطلح شاع في مجال لسانيات النص كمقابل لمصطلح (situationality).

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، مرتب ترتيبا ألفبائيا وفق اوائل الحروف، راجعه وعني به: د/ محمد محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٢٣٠.

ثانيا- مفهوم الجهة في البحث:

لا نعتمد في الدراسة التطبيقية أيا من التصنيفات المشهورة. وسوف نتناولها من منظور توليفي ينم عن مركزية المتكلم في التواصل اللغوي، نراه أقدر على استيعاب كافة جوانب تحقق الجهة في اللغة العربية بناء على التعريف الذي استخلصناه للجهة وهو: أن الجهة هي"تعليق المتكلم وتعبيره عن موقفه، أو تقويمه، أو وجهة نظره، أو حكمه، أو شعوره إزاء الكيانات أو القضايا التي يتكلم عنها ويكون ذلك بواسطة كلمة جهية". والجملة الموجهة تتكون من شقين: الأول- هو كلمة أو عبارة الجهة، والثاني- هو عبارة لغوية خبرية تسمى القضية، وهي التي تقبل التوجيه. وينصب عمل الكلمة الجهية الدلالي على كيفية تصور المتكلم لعلاقة الإسناد بين المحمول بالموضوع في القضية المراد توجيهها، وعلى أي وجه يريد أن يوجدها، وما حكمه عليها. والكلمة الجهية قد تكون أسماءً أو أفعالاً أو حروفًا أو مكملات ظرفية توجه الملفوظ بعدها. وإن تحديدنا بأن الجهة كلمة تدخل على قضية بعدها فتعبر عن وجهة نظر، أو تحدد مواقف شخصية، أو توضح حقيقة، أوتشكل تقويما، أو تعكس أحكاما يصدرها المتكلم تجاه محتوى كلامه، هو المعيار الذي يمكننا من ضبط الجهة، فلا نبعد أصنافا كما فعل بعضهم ولا نضيف أصنافا ليست من الجهة كما فعل بعضهم الآخر.

ثالثا- الدراسة التطبيقة في رواية "ثرثرة فوق النيل":

سوف نشير في الدراسة التطبيقية إلى الجهات، واختلافات العلماء في تصنيفها، ثم نعقب بذكر أمثلة من الرواية ونعقب عليها بالشرح والتحليل. وقد انتهجنا في توثيق الأمثلة بذكر رقم الصفحة بعد المثال مباشرة لا في الهامش السفلي.

١ – الجهة المعرفية (Epistematic Modality) في الرواية:

مصطلح (Epistematic) كلمة ذات أصول يونانية تعني العلم أو المعرفة. والمعرفة مصدر ميمي لما يتكون في الذهن من إدراك الأشياء وتصورها، وعرف الشيء: أدركه بالحواس أو بغيرها. وفرقوا بين المعرفة والعلم فقالوا: إن المعرفة إدراك الجزئي، والعلم إدراك الكلي، وأنها تستعمل في التصورات والعلم يستعمل في التصديقات؛ ولذلك تقول عرفت الله دون علمته؛ لأن من شروط العلم الإحاطة بأحوال المعلوم إحاطة تامة؛ ولهذا أيضا نصف الله بالعلم لا بالمعرفة؛ لأن المعرفة أقل من العلم، فكل علم معرفة وليس كل معرفة علما[١]. ولما كانت المعرفة فعلا عقليا يتعلق بالإدراك وتصور واقع الأشياء في الكون الخارجي، والإحاطة بها وبخصائصها كليًّا أو جزئيًّا، كانت الجهات المعرفية (Epistematic Modalities) جهات إدراكية تصورية تسور الاعتقاد بين قطبين – بينهما درجات متفاوتة– هما اليقين والجهل.

وتعرف الجهة المعرفية بأنها تلك الجهة التي "تتعلق بأمور المعرفة والاعتقاد وتعبر عن آراء ومواقف المتكلم وحكمه بشأن صحة الفرضية التي يعرضها. وهذا يعني أن هذه الجهة هي جهة فرضية أكثر منها جهة أفعال أو حالات أو أحداث"[٢]. وتحضر الجهة المعرفية في جميع تصنيفات اللسانيين مع

---

(1) John Lyons (1995): Linguistic Semantics An Introduction, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, P.254.

وينظر جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ٣٩٢/٢.

(2) F.R. Palmer (1990): Modality and The English Modals, Routledge.Taylor & Francis groub, New York and London, 2ed. Edition. P.98.

اختلاف الأطر والوضع التنظيري، فهي مثلا في تصنيف كل من بالمر F. Palmer، وبايبي J. Bybee تندرج ضمن الجهات القضوية (Propositional Modalites)، وتعبر عن صدق القضية وواقعيتها. في حين تندرج في تصنيف نيكول لوكيرلير Le Querler ضمن الجهات الذاتية (Subjective Modalites) المعبرة عن علاقة المتكلم بالمحتوى القضوي فقط (أي: تعبر عن علاقة المتكلم بملفوظه وتتعلق بدرجات اليقين وصدق القضية). أما عند معظم اللسانيين فهي صنف قائم بذاته. في حين أنها تحضر بقلة في بعض التصنيفات المنطقية كتصنيف فون رايت Von Wright، ونيكولا ريتشر N. Rescher فقط على سبيل المثال؛ لاختلاف المناطقة في النظر إلى المضامين والتصورات وتقطيعها عن اللسانيين.

- **صور تحقق الجهة المعرفية في الرواية**:

إن الجهة المعرفية تتعلق ضمنياً بمدى تأكد المتكلم وتيقنه من محتوى تقريره ومقدار الأدلة الموجودة لديه على الفرضية التي يعبر عنها كلامه، وتنقسم –في ضوء قيمتي الضرورة والإمكان– إلى ضرورة معرفية واحتمال معرفي، والفرق بينهما "أن الضرورة المعرفية لا يمكن أن تكون دائماً صحيحة رغم أنها تأتي من معرفة حقيقية بالعالم. وعلى النقيض من ذلك فإن الاحتمالية المعرفية لا تكون مبنية على معرفة بعالم الواقع، فهي فقط تقدم أحد الاحتمالات لفرضية المتكلم"[1]. وقد تحققت الجهة المعرفية في رواية "ثرثرة فوق النيل" في صورتين كبيرتين كالآتي:

(1) Jinghua Zhang (2019): A Semantic Approach to the English Modality, Academy Publisher Manufactured in Finland, Journal of Language Teaching and Research, Vol. 10, No. 4, July 2019,P.880.

أولا-جهات لإثبات اليقين:

تدور معاني اليقين في اللغة حول معنى تحقيق العلم واستقرار ثبوته فهو"العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر"(١). وهذه الجهات جهات ذاتية تعبر عن علاقة المتكلم بالفرضية، وموقفه الشخصي تجاه المحتوى القضوي للقضية المطروحة، ومدى علمه وتأكده من القضية. فاللغة مبنية على الخصائص العامة للاعتقاد، والاعتقاد مسلط على الإثبات لا الإحالة. ويرى صلاح الدين الشريف"أن الجملة لا تصدر إلا عن اعتقاد فقولك "زيد مجرم" صادر عن اعتقاد سابق لإنشائك هذا الخبر، بحيث إذا قلت "أعلم أو أخال"لم يكن قولك إلا تعيينا لاعتقاد قد صدر عنه إثباتك الخبر، فهو سابق للإثبات"(٢). وتحققت في الرواية معجميًّا ونحويًّا من خلال سمات عديدة، أهمها ما يلي:

• **الأسماء**: (**أكيد، والحق، والحقيقة، ومؤكد، والواضح، والواقع، واليقين/ أن**):

هذه الموجهات تقع دائما في ابتداء الكلام تعتبر هذه الجهات صيغ دالة على الحالات المعرفية المجردة والمؤكدة للمحتويات القضوية التي تدخل عليها؛ ولهذا يطلق عليها "المقويات الموجهة إلى المحتوى **Content-oriented boosters**"؛ لأنها تقوي القوة الإنجازية للكلام، وتعين المقصود من بين احتمالات المعنى المتعددة. ويلوذ المتكلمون عادة إلى تلك الجهات لإثبات صحة ما يعبرون عنه وتأكيد صلاحية المحتوى وصدقه؛ لكونها تدخل على جمل خبرية. وشأن الجمل الخبرية احْتِمَالُ ظاهر المعنى وغيره حسب ما ينوي المتكلم وما يفهم المتلقي.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، ٤٥٧/١٣

(٢) محمد صلاح الدين الشريف: الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، سلسلة لسانيات، تونس، ٢٠١٣، مجلد ١٦، ص٥٥٥.

وقد تحققت جهة الإثبات واليقين في الرواية من خلال الأسماء في مواطن كثيرة نذكر منها على سبيل التمثيل قول محفوظ:"الحق أنه لغز غير قابل للتفسير" (ص٧)، فهذا المثال إجابة عن سؤال: "خبرني كيف اختفت؟" وهو سؤال المدير لأنيس زكي عن سر اختفاء كلمات التقرير سوى أسطر قليلة بعدها فراغ. فأنيس يقدم موقفه الاعتقادي حول هذه الواقعة وحكمه فيها في صورة قضية حملية تتكون شقين: الأول- هو العامل الجهي **Modus** وهو كلمة "الحق"، ويحمل هذا العامل موقف الذات المتكلمة من المحتوى ويحيل إلى تصور ومفهوم خارج النطاق اللغوي، ويمثل في الوقت ذاته محمول القضية الكبرى من الناحية اللغوية، والآخر- محتوي قضوي **Dictum** محكوم بالعامل الجهي ويمثله عبارة "هو لغز غير قابل للتفسير". والمحتوى القضوي هنا عبارة خبرية تحتمل الصدق والكذب، أو الإمكان والاحتمال (إي: إمكانية أن يوجد أو ألا يوجد تفسير للواقعة)، وتم توجيهها بلفظ (الحق) لدرء احتمال التعبير عن السخرية أو اللا مبالاة الذي قد يُظَنُّ، ويقدمه على أنه حقيقة لا تقبل الشك. وهذا يعني أن الكلمة الجهية التي تصدرت الجملة الموجهة لم تكن خلوا من الفائدة، ومن هنا تتأكد مقولة ميخائيل ستوبس" أن المتكلمين لا يستعملون عبارات زائدة دون سبب"[١] وينتفي مبدأ "كن مقتصدا" الذي نادى به جرايس في الاستلزام الحواري.

ومن الأسماء صنف آخر وهو المصادر الواقعة مفعولا مطلقا أطلقنا عليه مكملات الجملة مثل: (حقا، وصدقا، وطبعا، وقطعا...) وغيرها، ولكننا آثرنا وضعها في صنف مستقل؛ إذ إنها رغم اندراجها نحويا تحت صنف الأسماء، فإنها تختلف عنها في خصائصها الجهية؛ فصنف الأسماء عاليه لا يقع إلا في ابتداء

(١) محمد العبد: النص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة ط١، ٢٠٠٥م، ص ٣١٥.

الكلام وهو الموقع الطرازي للجهات. في حين تخرج هذه المكملات لما حدث لها إنحاء أصبح لها من حرية الحركة ما يجعلها تقع في بداية الجملة أو نهايتها أو وسطها حسب إرادة المتكلم ورغبته في التعبير عن المعاني وهي كالآتي:

- **المكملات الجملية** (**حقا، وصدقا، وطبعا، وقطعا**...):

تقترب هذه المتممات المعرفية من الجهات التقييمية كثيرا ولكن وظيفتها المعرفية أكبر من وظيفتها التقييمية؛ لأنها بمعنى أفعال كلامية من قبيل: (أثبت، وأؤكد، وأقطع، وأجزم). ويشير محمد العبد إلى "أن هذه العناصر المعجمية المقوية الموجهة إلى المتكلم تشيع في الشفرة المنطوقة بخاصة؛ لقيام الموقف الاتصالي على التفاعل المباشر. ومن ثم يكثر أن يدور في المحاورات ما يسمى باسم "القواطع الأسلوبية **Style Disjuncts**" نحو: (بأمانة، وصراحة، وبصراحة، وبصدق، ...وغيرها"[1]. أي: أن هذه المتممات تستعمل في التفاعل الخطابي مع ذوات أخرى فلا توجه القول والمقول فقط، بل توجه المخاطب أيضا وتؤثر فيه بدرجه ما كنتيجة حتمية لتوجيه القول والمقول معا.

ومن الأمثلة على ذلك قول محفوظ: "وهي حقا ذات شخصية" (ص٤٠) فهذا المثال يصور جهة اعتقاد المتكلم الذاتي وتصوره للشخصية المتحدث عنها والتي يريد أن ينقلها إلى المتلقين. وفي هذا المثال توسطت كلمة الجهة (حقا) في منتصف القضية (هي ذات شخصية) والأصل في كلمة (حقا) أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوبا؛ لأنه مصدر مؤكد لمفهوم الجملة قبلها. ولما تطرق إلى هذا المضمون الخبري (هي ذات شخصية) احتمال الصدق والكذب؛ لكون القضية خبرية مشوبة باحتمال معان كثيرة كالسخرية مثلا وإرادة غير ظاهر المعنى؛ لهذا جيء بكلمة (حقا) التي مكنت المتكلم من إصدار الحكم ونقل الحدث كما يتمثله هو

(١) محمد العبد: النص والخطاب والاتصال، ص ٣٠١.

لا بالضرورة كما يمثل في خارج اللغة. وفي ذلك درء للاحتمالات وإرادة معنى توكيد المدح بناء على ما يمتلكه من معارف حول الشخصية المتحدث عنها في المثال. وهذه الكلمة في أصلها مفعول مطلق قائم على بنية التكرار (مصدر مؤكد لغيره في اصطلاح النحويين)؛ لذا فإن الوجه فيها ألا تتقدم على الجملة؛ لأن مضمونها يدل على العامل فيها. والذي يبرر تقدمها هو أن الكلمة حدث لها إنحاء Grammaticalisaotion، وفرغت من خصائصها النحوية واكتفت بحمولتها الدلالية (وهي التوكيد وزيادة القوة الإنجازية للمحتوى)؛ ولهذا تحركت إلى وسط الجملة وممكن أن تتحرك في سياقات أخرى حسب إرادة المتكلم إلى بداية الجملة. وهي صورة ترتبط بالرأي والذاتية وليس الموضوعية والتورط لا الحياد والإطلاق لا النسبية.

• **الأفعال**: (**أدرك**، **وأكّدَ**، **وتَبَيَّنَ**، **ورأى**، **وعرف**، **وعلم**، **وَوَضُحَ / أن**...) **مثبتة ومنفية**:

إن هذه الجهات وما على شاكلتها كلمات معجمية تشير إلى صدق المتكلم وثقته فيما يعلم. وهي كما يرى بالمر Palmerمقويات موجهة إلى المتكلم Speaker-oriented boosters، تمكنه من إظهار اليقين عند التعبير عن الأفكار التي يشاركه فيها غيره. وتندرج حسب بايبي Bybee تحت الجهة الموجهة نحو الفاعل Agent- oriented modality. ومن المعلوم أن الأفعال المعرفية الدالة على إثبات الاعتقاد تشمل ما أطلق عليه النحاة أفعال القلوب، وهي أكثر مما حصره النحاة؛ لأنهم كانوا ينظرون إلى العمل الإعرابي لا المعنى الدلالي. والرأي أن ما يجعل من هذه الأفعال ألفاظا جهية هو (أنَّ) المشددة بعدها لا أنها

تمثل ألفاظا جهية في حد ذاتها. ويقول المبرد "وأما ما كان من العلم فإنَّ (أنَّ) لا تكون بعده إلا ثقيلة (أي: مشددة)؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر"[١].

ومن ذلك قول نجيب محفوظ: " رأيت أن الهموم أكثر مما تصور" (ص٧٩)، وقوله: "أؤكد لك أنه ذاهب لمقابلة منتج" (ص٦٩). نلحظ المثال الأول –مثلا– أن مضمون القضية هو (الهموم أكثر من التصور) يتكون من موضوع (الهموم) ومحمول (أكثر من التصور)، وقد دخل عليهما الفعل الدال على اليقين (رأيت) وهو لفظ الجهة الذي يوجه ذلك المضمون القضوي ويعبر عن حكم شخصي للمتكلم تجاه مضمون القضية. وإذا كانت الجهة المعرفية تتعلق بالقضية من حيث صدقها أو كذبها فإن القضية هنا مؤكدة من خلال الفعل (رأيت) المؤكد في المرجعية التجريبية من خلال الخبرة الحياتية والتجربة الشخصية للمتكلم. وأيضًا حدث توكيد آخر بواسطة الحرف (أنَّ) الذي يفيد توكيد الحكم على مضمون الكلام المؤكد سلفا بالفعل (رأيت) الدال على المعرفة (توكيد على توكيد). وهذا يخالف ماذهب إليه أحمد المتوكل من أن (أنَّ) لا تفيد التوكيد، وأنها مجرد أداة وصل دامجة لربط الجملة المدمجة مع الجملة الرئيسه[٢]. والرأي الصواب أنَّ كونها أداة وصل داخل الجملة لا ينفي عنها معنى التوكيد كما هو واضح في المثال وكما أثبته نحاتنا القدامى من قبل، يقول المرادي:" إنَّ المكسورة تفيد معنى واحدًا، وهو التوكيد،

(١) أبو العباس المبرد: المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م، ٣/٧.

(٢) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية او التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ١٩٩٥م، ص ١٧٤. ولتفصيل القول في إفادة أنَّ معنى التوكيد مثلها مثل إنَّ تماما المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، ٤٧٣/١ –٤٧٦.

والمفتوحة تفيده، وتعلق ما بعدها بما قبلها. فكانت فرعا"[1] فالمرادي يصرح بوظيفتي (أنَّ) وهما التوكيد والربط، وأنه لا تعارض بين وظيفة الوصل ومعنى التوكيد. وهذا يؤكد فساد زعم المتوكل.

• **الحروف**:(**إنَّ، وأنَّ، و(قد)، والقسم**...) **التي تتصدر الجمل**:

لقد أفاض علماء العربية القول في دلالة هذه الحروف على التوكيد، والفرق الذي بين (إنَّ) و(أنَّ) من حيث الدلالة التوكيدية وبينوا الموضع الذي تحتله كل منهما. كما بينوا الفرق بين (أنَّ) و (أنْ) من التوكيد وعدمه ورأوا أنَّ (أنَّ) تقترن بما يدل على يقين في حين تقترن (أنْ) بما يدل على شك أَهَّلَهَا ؛ لأنها تدخل على أفعال الطمع والرجاء وغيرهما مما لم يثبت ويستقر؛ ولهذا صنفوا الأفعال التي تقترن بها في غير الواجب. كذلك تحدثوا عن القسم وأن مداره على أن يؤكد به كلامٌ؛ ولهذا لم يجز السكوت عليه، دون المقسم به، لأن القصد منه ليس هو الحلف فقط، بل الإخبار بأمر إلا أنك أكدته ونفيت عنه الشك بأن أقسمت عليه[2]. لكن هذا التناول لم يكن منهجيًّا ولا منظما، بل شتات متفرق يلوح أحيانا في مواطن متفرقة داخل المصنف الواحد، أو ومضات مبثوثة بين ثنايا مصنفاتهم العديدة، فإذا ما لبثت تظهر سرعان ما تختفي وتتبدد. وإذا كان التراث اللغوي لم تتضح فيه معالم مقولة جهية منظمة يتحقق من خلالها المفهوم، فإن الكتابات المعاصرة أيضا لم تُوْلِ هذا الجانب حقه من الدرس والتطبيق.

---

(١) الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢، ص٤٠٤

(٢) عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢، مج١/ ٤٥١-٤٧٩، ومج٢/٨٦٢.

ومن الأمثلة: "إنها الآن في النادي، فإذا شئتم دعوتها بالتليفون" (ص٣٩). في هذا المثال كانت (إنُ) واسم إثبات سواء لمصدر المعلومة أو لاعتقاد المتكلم. فعلي السيد هو مصدر المعلومة والمسئول عن صحة القضية والمتحمل تبعاتها. وهو أيضا صاحب الموقف العرفاني من القضية التي أكدها بالواسم الطرازي لقيمة الوجوب (إنَّ)، الذي يدل على اليقين المحقق الذي يتطابق فيه الاعتقاد مع الواقع. وقد مثلت (إنّ) كلمة جهة ذاتية توجه مضمون القضية (كون سمارة في النادي) نحو التوكيد؛ فبدونها تكون القضية خبرية محتملة الصدق والكذب. ويمكننا أن نلحظ الدور المعرفي الإثباتي لهذه الأداة لو استبدلناها بغيرها من الواسمات التلطيفية التي تخفض القوة الإنجازية للقول، مثل: (يبدو أنها في النادي)، و (ربما تكون في النادي)، (أتوقع أنها في النادي) و (أرجح أنها في النادي)، و (أشك أنها في النادي)، (لا أعلم إن كانت في النادي أو لا). هذه الاختلافات في درجات اليقين والأحكام المعرفية الاحتمالية تشكل خطا معرفيا أحد طرفيه إثبات العلم اليقين (وتمثله إنَّ)، والآخر إثبات الجهل (وتمثله لا أعلم) وبينهما درجات متفاوتة الرجحان والاعتقاد.

• **التراكيب**:(**مما لا شك فيه، ومن المحقق، ومن المسلم به، ومن المعلوم، ومن الواضح**):

يطلق سمبسون **Simpson** على هذه التراكيب وأمثالها مصطلح الموجهات الإدراكية **Perception Modality**، في حين يطلق عليها بالمر **palmer** مصطلح المقويات الموجهة إلى المستمع **Hearer-oriented boosters** [1]؛ "لأنها تشير إشارة ضمنية أو صريحة إلى معرفة المستمع أو

(1) Paul Simpson (1993): Language, Ideology and Point of View, Routledge, Taylor & Francis groub, London and New York, P.46.

المعلومة التي تصنع خلفية مشتركة بينه وبين المتكلم"[١]. فلا يختلف في كونها فرعا من فروع الجهة المعرفية يتعلق بالمفاهيم المجردة للمعرفة التي تشتمل على درجة عالية من الالتزام بحقيقة الكلام الذي تم إنشاؤه من خلال الإشارة الخاصة إلى الإدراك البشري.

وتحققت جهة إثبات اليقين في الرواية من خلال: (مما لا شك فيه، ومن المعلوم، ومن المحقق، ومن الواضح، ومن المسلم به، ولا ريب، ولا جرم، ومما لا نزاع فيه، ومن المؤكد، وفي الحقيقة، وعلى الإطلاق...). ومن ذلك قوله:"من المسلم به في عوامتنا أنه لا شيء يستحق الأسف" (ص٦٩). فهذا الملفوظ يتكون من عبارة جهية: (من المسلم به في العوامة) ومحتوى قضوي: (لاشيء يستحق الأسف)، وهو محتوى لغوي محايد لا يحيل إلى خارج اللغة وقابل للاستقلال عن الشق الأول، يتعهده صانع الكلام أو الفاعل اللغوي المتلفظ (ليلى زيدان) وتقدمه من وجهة نظرها كشاهد مُثْبِت أو حَكَم أو مُقَيِّم أو مُتَيَقِّن أو مُرَجِّح أو ممثل لرأيها في العلاقة الإسنادية بين الموضوع والمحمول. فهي تعبر جازمة (وفي ثقة مبالغ فيها) عن صدق القضية، وعن حالة معرفية يشاركها فيها جزئيا كل من هو في العوامة. وبإثبات المعلومة يتحقق الانطلاق الاجتماعي **Social Accelerator** من منظور براون، وليفنسون؛ لأن ليلى زيدان تريد ترسيخ انتماءها إلى جماعة العوامة وتوسيع دائرة الاتفاق بينها وبين تلك الجماعة اللا أخلاقية المنحلة من خلال تبرير السلوك وتقديم المعلومة على أنها مسلمة من المسلمات الجبرية التي لا تقبل النقاش. وفي ذلك إعلان عن أنها تشاركهم الإباحية والتحرر من كل القيم وأنها مثلهم في الحياة العبثية.

(١) محمد العبد: النص والخطاب والاتصال، ص ٣١٥.

ثانيا- جهات لإثبات الشك وعدم اليقين والتوقع:

الحقيقة أن إشارات المعجميين العرب كانت أوضح من إشارات النحويين فيما يخص تعريف الشك والظن، وأن إشارتهم تتفق بدرجة كبيرة مع ما أتى به اللسانيون الغربيون حول تلك الجهات. فالشك لغة: خلاف اليقين، واصطلاحا: حالة نفسية يتردد معها الذهن بين الإثبات والنفي. أما الظَّنُّ لغة فهو من: ظَنَّ الشيء ظَنًّا علمه بغير يقين، واصطلاحا: إدراك الذهن الشيء مع ترجيحه وقد يكون مع اليقين(١).وهذه إشارات معرفية لا شك نفهم من خلالها أنهم يدركون أن تلك الأفعال تمثل جهات معرفية ذاتية؛ كونها تعبر عن حالات نفسية وذهنية، ومواقف يبدي فيها المتكلم مواقفه من أحداث احتمالية غير موثوق فيها تماما. وبذلك تلتقي نظرتهم مع ما ذكره الغربيون، ولكن نظرة المعجميين العرب أثرى وأعمق؛ لأنها تراعي السياقات وتعتبرها؛ لأن هذه الأفعال قد تستعمل فيما يدل على اليقين أيضا بعكس مقابلات هذه الأفعال في اللغات الأوربية التي لا تفيد إلا الاحتمال أو الشك؛ ولهذا صنف العرب الفعل (ظَنَّ) من "الأضداد" التي تفيد المعنى (العلم بغير يقين) وضده (اليقين) في الوقت ذاته ولا يُعَيِّنُ ذلك إلا السياق.

أما النحويون فقد اهتموا بها من حيث العمل أكثر من اهتمامهم بكونها جهات تعبر عن وجهات نظر وأحكام تجاه قضايا. وتناولوها تحت باب "أفعال القلوب"، ومنهم من أطلق عليها "أفعال الشك واليقين"، واعتبروها أفعالا غير حقيقية؛ لأنها لا تصل منك إلى غيرك، متفقين على أن أصل المفعولين مبتدأ وخبر وأن المفعول الثاني هو الذي يقع عليه العلم أو الشك. يقول سيبويه: "وإنما ذكرت

(١) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، طبعة ٢٠٠٥، ص ٤٩١، وص٥٧٨. وينظر الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق، أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، ط ٢٠٠٨م، ص٨٨٠، وص١٠٣٦.

طننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين"[1]. وتتحقق في العربية معجميًّا ونحويًّا عن طريق واسمات عديدة منها:

- **أسماء**: (**تقريبا، والراجح، وأغلب الظن، والمفترض**...):

تعتبر هذه الأسماء وسائل يظهر من خلالها التفاعل بين المتكلم والأفكار التي يبثها من ناحية، ومن ناحية أخرى نتلمس بواسطتها كيفية إدراكه العالم والحقائق التي يصفها. وتشير غالبا إلى ترجيحات أو تعهدات تقع في مرحلة وسطى بين الإثبات (الالتزام المرتفع) والإنكار (الالتزام المنعدم). ويمكن القول أن هذه الأسماء المعرفية تتنوع فيها تعابير الاحتمال والشك في سلميَّة معرفية بعضها أعلى درجة من بعض. فلو مثلنا الأدوات في خط تصاعدي نجد فيه أن كلمة (المفترض) أدنى درجات المعرفة يفوقها كلمة (الراجح) يفوقها كلمة (أغلب الظن).

ومن ذلك قول محفوظ: "الراجح أن العشق الجديد سيثمر قبلة في الهزع الأخير من الليل"، (ص١١٠) نجد أن عبارة "العشق الجديد سيثمر قبلة..." غير موسومة ذاتيا وتدل على اليقين أما بدخول الكلمة الجهية عليها فتنتقل من دائرة اليقين إلى دائرة الشك وتصبح موسومة ذاتيا ومعبرة عن وجهة نظر ذاتية تجاه ما يعبر عنه المتكلم مستحضرا معارفه حول هذه الواقعة وتوقعاته المستمدة من خبراته في هذا المجال. ويبدو أن مثل هذه الجهات تضعف التزامات المتكلم تجاه كلامه بعكس ما لو التزم التزاما صريحا بصدق الكلام. فحينما نقول (أغلب الظن) أو (إلى حد ما) أو(تقريبا) كما يتمثل في رد علي السيد عندما سأله رجب القاضي

(١) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ٤٠/١

في (ص٣٥) من الرواية: "ولكن هل لديها فكرة عما يدور هنا؟" فأجابه رجب بقوله: "تقريبا...". فرجب لم يلتزم كُليًّا في تصريحه وبذلك يكون قد وقى نفسه من تبعات تصريحه إذا ثبت أن سمارة الصحفية لم تعرف شيئا من الأشياء الكثيرة التي تحدث في العوامة المنحلة. ويكون بذلك قد قَدَّمَ اعتزارًا مسبقًا عن توقع إخفاق التصريح إذا لم يطابق الواقع وثبت عكس ما صرح به. أما في الأشياء الأخرى المتعلقة بالموقف التي لا يستطيع الانفكاك عن تبعية الكلام فإنه يصرح بمسئوليته قائلا: "أنا المسئول عن إثارة اهتمامها بِكَمٍّ أحاديثي عن العوامة"(ص٣٤). ولقد صَرَّحَ هنا لأنه لا يمكنه التنصل فما من أحد قد أغراها بزيارة العوامة غيره، وما من أحد سيأتي بها غيره.

- **الأفعال**: (**أخَمِّن، وأشك، وأعتقد، وأفترض، وظنّ وأخواتها، ويبدو، ويخيل إليّ أن**...):

تكثر هذه الجهات في السياقات الجدلية التي لا يريد المتكلم فيها أن يكون حاسمًا، إما لأن الموقف يحتم عليه تلك الاستراتيجية، وإما لأن معلوماته تكون غير كافية لإصدار حكم معين تجاه ما يخبر عنه. وتسمى هذه الوسيلة بالتحوط Hedging وتندرج تحت وسيلة أوسع منها في الخطاب هي التملص Evading. وتستعمل كثيرا في المواقف التي يريد المتكلم فيها التهرب من أخذ أية مواقف ثابتة تجاه ما يتحدث عنه ليبقي الاحتمالية قائمة. بينما هي عند النحاة العرب صنف قائم بنفسه يطلق عليه أفعال القلوب؛ لأن معانيها قائمة في النفس والقلب والذهن. ودرسوها من حيث العمل الإعرابي والتعليق وعدم العمل، فلم ينظروا في أدوارها الدلالية إلا عارضا كما في إشارة سيبويه عن عدم جواز حذف المفعول الثاني من هذه الأفعال "وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا إنما أردت

أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا وذكرت الأول لِتُعْلِمَ الذي تضيف إليه ما استقر له عندك"[١].

ويزعم حاتم عبيد أنه مع هذه الوسائل "يكون الخيط الفاصل بين الحكم المتعلق بصدق القضية وذاك المتصل بقيمتها يظل في أغلب الأحيان رقيقا ... يمكن أن نفهم منه أمرين: إما أن المتكلم ينقل واقعة يسلم بصدقها وبداهتها ... أو أنه على خلاف مع ما ينقله ويتحدث عنه"[٢] ونرى أن حكمه هذا لا يمكن تعميمه مع كل الأفعال فهذه الأفعال بواسطتها يتم إضعاف القوة الإنجازية للملفوظ. ولكونها مُضْعِفَة فإنها تقدم صدق القضية بصورة مشكوك فيها بقدر ما وتعبر عن مصداقية المتكلم في الظروف العادية التي لا يجنح فيها إلى التعتيم.

ومن الأمثلة في الرواية قوله: "لا أظن وإلا كنت عرفت في أثناء أحاديثنا الطويلة وعلى أي حال لا أقطع في ذلك برأي" (ص٣٨). فعلي السيد يقدم وجهة نظره حول إمكانية اعتقال سمارة بهجت وهي طالبة فهو "لا يظن أنها اعتقلت " وبعدم تقديمه المعلومة في صورة يقينية قطعية بأنها "لم تعتقل" وتقديمه لها في صورة ظنية غير حاسمة يكون قد حمى نفسه من مسئولية المعلومة إن ثبت العكس، كما أنه يوهم بأنه يقف على الحياد من مضمون القضية المعروضة – رغم كونها زميلته التي يعرف عنها كل شيء إلا هذه المعلومة. وبإعلان تحليه بالموضوعية والنزاهة الفكرية في القول يدفع خالد عزوز وبقية من في العوامة إلى تصديق حسن نيته وحسن نية سمارة بهجت.

---

(١) سيبويه: الكتاب، ٤٠/١

(٢) حاتم عبيد: حضور الذات في الخطاب الجامعي من خلال ظاهرة التلطيف، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس، ع٥٧، ٢٠١٢م، ص١١.

- **الحروف (إنْ الشرطية، وربما، وعلى كلٍّ، و(قد + مضارع)، ولعل...):**

لقد نظر اللسانيون المحدثون إلى هذه الحروف نظرة علمية دقيقة لم تتوفر عند القدماء فتناولوها من حيث وظيفتها في توجيه الملفوظات وتقدير الأحكام، واعتبروها من الوسائل المعينة على إضعاف قوة المنطوق الكلامية، ومن ملطفات الملفوظ السلبية. بينما كانت نظرة القدامى نظرة قاصرة مكتفية بتناول معظم هذه الحروف حيث اسميتها أو فعليتها، ودخولها على الماضي والمضارع، ولكن لا تخلو إشاراتهم من بعض الفهم للأدوار الدلالية التي تؤديها في المنطوقات، وخصوصا عند الرماني الذي حدد الدور الوظيفي لـ "قد" ووظيفتها في توجيه الشك بقوله: "ومعناها التوقع ... وقد تستعمل في معنى الأمر يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع"[(١)]، أي أن الرماني يعتبر تلك الأداة واسما احتماليًّا وقد ذهب إلى ذلك القول قبل الغربيين بعشرة قرون تقريبا.

أما الأداة "ربما" فكان تناولهم لها بعيدا عن دورها التوجيهي إذ يرون أن المضارع بعدها في معنى الماضي معتمدين على قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[(٢)] مؤولينه على معنى (ودَّ) بحجة أن المحقق وقوعه مثل الواقع[(٣)]. والحقيقة أن قولهم فيه تكلف واضح ويجافى الاستعمال اللغوي إذ لا يوجد ما يمنع دلالتها المستقبلية. وقد حدث عكس ما قالوه فدخلت على

(١) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: معاني الحروف، (مزيلا بالإعجاز اللغوي لحروف القرآن المجيد)، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، صيدا–بيروت، لبنان، (د.ت)، ص٩٥.

(٢) صورة الحجر آية ٢ .

(٣) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا، د.ت)، ص١٩٣.

الماضي وأفادت احتمال الحدوث في المستقبل كما في قول نجيب محفوظ"وأن التفكير بعد ذلك لن يجدي شيئا وربما جر وراءه الكدر وضغط الدم" (ص٤٧).

ومن الأمثلة في الرواية قوله: "وليكن لنا في العلماء أسوة ومنهج، يبدو أنهم لا يقعون في العبث أبدا. لماذا؟ ربما لأنهم لا وقت لديهم لذلك، وربما لأنهم على صلة دائمة بالحقيقة معتمدين على منهج موفق قد أثبت جدارته، فلا يأتي لهم الشك فيها أو اليأس منها. وقد ينفق أحدهم عشرين عاما لحل معادلة، وستجد المعادلة عناية متجددة وتلتهم أعمارا جديدة، ثم تفضي إلى خطوات راسخة في سبيل الحقيقة..." (ص٨٦). يجب هنا ملاحظة الطريقة التي صيغت بها الأقوال، وهي أن نجيب محفوظ استعمل التلطيف وقدم أفكاره "على أنها مجرد رأي لا على أنها حقيقة من الحقائق المسلم بها"[1]. وبذلك يمكن ربط التلطيف بالجهة المعرفية ودرجة علم المتكلم بما يتحدث عنه ويقينه فيه. ويتضح أن الدور المعرفي له علاقة بترميز تصورات الكاتب للعالم الطبيعي من حيث الدقة؛ فهو يوهن قوة الإثبات إيمانا منه أن هذه الأفكار يتخللها شيء من الشك وعدم اليقين التام، واعترافا بحق المتلقي في دحض تلك الأفكار إذا لم يقتنع بها أو إذا ثبت عكسها بالدليل.

ونلاحظ أننا لو حذفنا الكلمة الملطفة "يبدو" من قوله: "يبدو أنهم لا يقعون في العبث أبدا"، وأعدنا صياغتها لم يحدث تغيير في مضمون القضية الأساسي وستتحول إلى جملة مثبتة مؤكدة (إنهم لا يقعون في العبث أبدا)، ولم يعد في مقدوره التنصل من أقواله ولا التنصل من توابع القول إن كان هناك توابع. وبدخول تلك الملطفات يوهم أنه انسحب من الملفوظ وأوكل أمره إلى غيره "وتَكَلَّمَ

(1) Ken Hyland (1998): Hedging in Scientific Research Articles, John Benjamins publishing company, Amsterdam, Philadelphia, p.5.

بلسان غير لسانه، ومن ثم تجعله أقرب إلى الصدق وأبعد عن الهوى"[١]. والحقيقة أن الاستعمالات اللغوية الفعلية والواقعية قد تثبت في أحيان كثيرة أن المتكلمين قد يعمدون إلى الملطفات للتعمية والمراوغة، لا الصدق والبعد عن الهوى، وذلك حينما يقدمون إجابات مراوغة يريدون من خلالها التنصل مما قدموه إذا دفعتهم الضرورة بعكس ما إذا كانوا قد قدموا المعلومة في صورة مثبتة ومؤكدة.

- **التراكيب**: (**إلى حد ما، وتقريبا، وغالبا، وغير متأكد، لست متأكدا**...):

يعلن المتكلمون من خلال هذه التعابير عن آرائهم في موضوعية وصراحة تامة بطريقة أقرب إلى التنصل شبه التام من الأقوال، والرغبة في عدم تحمل مسئولية الكلام. وتشير أركيوني: "إننا بإعلاننا عن شكنا وعدم يقيننا وبجعل حكايتنا تقريبية نكون قد برهنا على درجة من النزاهة الفكرية تفضي إلى جعل الحكاية في مجملها حكاية صادقة"[٢]. أي: أن دور هذه الجهات وإن كان يحمل سمة "ذاتية المتكلم" وحضوره البارز في الخطاب، فإن هدفها هو إظهار الموضوعية للمخاطب لغاية إقناعية يتوخاها المتكلم.

ومن الأمثلة: "هل تشاركنا فيما نحن فيه؟ إلى حد ما..." (ص٣٦) ففي هذا المثال لم يُجِبْ عَلِيّ السيد عن سؤال أحمد نصر إجابة قاطعة بنعم أو لا، وإنما قَدَّمَ إجابة زئبقية تمكنه من التنصل القول وتبعاته إذا لزم الأمر. وعبارة "إلى حد ما" وما على شاكلتها تقع في درجة من الدرجات المتوسطة بين الجهل والعلم أو بين (0) و (1) حسب مقياس درجات اليقين الذي قدمه برنار بوتييه B. Pottier "حيث يجعل الفعل (علم) درجة التزام المتكلم بمحتوى كلامه كلية، ويجعل الفعل

(١) حاتم عبيد: حضور الذات في الخطاب الجامعي من خلال ظاهرة التلطيف، ص٧.

(٢) عبد الله صولة: الحجاج في القرآن، ص٧.

(جهل) على العكس من ذلك، درجة التزامه منعدمة كلية وتتوسطهما درجات من اليقين"[١].فبين العلم والجهل درجات من المسئولية يكون فيها الالتزام يمكن التنصل منه. كما أن عبارة (إلى حد ما) بالإضافة إلى كونها أداة تعبير عن حالة معرفية للمتكلم، فإنها تعمل أيضا على إضعاف قوة الملفوظ الإنجازية وتقدمه في صورة مشكوك فيها.

٢- **الجهة الوثوقية** (Evidentiality):(**إنّ/أنّ**)، **وأفعال**: (**الحواس**، **والظن**، **والقول**):

الحقيقة أن الجهة الوثوقية كثيرا ما تكون لا علاقة لها بالأحكام؛ ولهذا أثارت خلافا بين العلماء حول كونها تشكل جهة من الجهات؟ أو لا تشكل جهة؟ وكان معظمهم على أنها ليست جهة، بل تندرج ضمن الجهة المعرفية. فـ جينجهوا زانج **Jinghua Zhang** يرى أن "الوثوقية جهة معرفية"[٢]، بينما يرى بالمر **Palmer** أنها جهة قسيمة للجهة المعرفية وكلتاهما متفرعة عن الجهة القضوية **Propositional Modality**، وتعني ضمنيا تقديم المتكلم الأدلة على كلامه[٣]. والعلاقة بين الجهة المعرفية والوثوقية وطيدة جدا، فإذا كانت الجهة المعرفية تعبر – كما هو معروف – عن صدق القضية ومدى واقعيتها، فإن الوثوقية "تعبر عن دليل تلك الصدقية وعن مصدر الإفادة: أهو مباشر يعتمد على الحواس أم غير مباشر يعتمد فيه المتكلم على الحكاية أو الاستدلال"[٤]. نفهم من هذا أن "الوثوقية" مقولة ذات وظيفة دلالية أكثر منها لغوية (وإن كانت توسم

---

(١) عبد العزيز المسعودي: المعاني الجهية والمظهرية، ص٦٢

(2) Jinghua Zhang (2019): A Semantic Approach to the English Modality, 880.

(3)F.R. Palmer (1990): Modality and the English Modals, P.11.

(٤) عبد العزيز المسعودي: المعاني الجهية والمظهرية بحث لساني في المقولة الدلالية، الناشر: جامعة سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس، ٢٠١٣م، ص ٦٠.

بوسائل نحوية ومعجمية) بعكس ما يراه إيخنفالد من أن الوثوقية مقولة نحوية؛ لأن المتكلم يتوصل إلى تلك المصادر من السياقين: اللغوي (الداخلي) والاستنباطي (الخارجي) للقول.

وتختلف أنظمة القيم الوثوقية في اللغات حسب طرق الوسم النحوية والمعجمية والدلالية –ولا مجال هنا لسرد ذلك– ويقول المسعودي: "يكون الوثوق مباشرا إذا كان مصدره المتكلم وكانت قناة الإدراك حسية عن طريق السمع والبصر. ويكون مصدر المعلومة غير مباشر عن طريق الاستلزام **Inference**، أو بواسطة السماع أي: بنقل المعلومة عن طرف آخر"(١). أي: أن مصدر المعلومة الوثوقية لا يخرج عن القنوات الحسية: (رأيت بأم عيني) و(سمعت بأذني)، والقنوات النقلية: (قيل، ويحكى أنَّ، وقال أحدهم، وأخبرني)، والقنوات الاستلزامية: (استنتج، ويبدو، وكل ما يتوصل إليه من خلال الأدلة). وعلى هذه يمكن أن نصنف الوثوقية على النحو الآتي:

أ- **النمط الوثوقي المباشر بـ (رأيت) و(سمعت):**

الفعلان (رأيت)، و(سمعت) يعودان إلى حاستي البصر والسمع، ولهما دور كبير في اكتساب المعلومات. ومن ناحية أخرى هما من الأفعال الإخبارية التي تصف الواقع الخارجي "فكل ما يدرك بالحواس يتحول إلى مادة مجردة قابلة لأن تمثل ذهنيا"(٢). فالذهن من خلال ميكانيزم الإحالة يقوم بتجميع السمات ليبني منها الصورة. وأيضا لهذين الفعلين دور في قيمتي الصدق والكذب حسب مطابقة المرئي والمسموع للواقع. كما أنهما مصدر الوثوقية المباشرة التي تحيل على أن المتكلم هو مصدر المعلومة، والمتحمل مسؤلية ما يقول. ومن بين أفعال الرؤية

(١)عبد العزيز المسعودي: المعاني الجهية والمظهرية، ص١١٨.

(٢) نرجس باديس: الذاتية في النظام اللغوي، ص٤٣٩.

فإن الفعل (رأى) الدال على المشاهدة والرؤية البصرية **Visual** (أو ما في معناه مثل لاحظ وشاهد) هو الفعل المنوط بهذه الجهة، وليس ذلك الذي بمعنى الظن والاعتقاد أو بمعنى العلم أو الحلمية وإن كان هناك لغات تعتبرها من الوثوقية.

ومما لا شك فيه أن الفعل (رأى) هو فعل الوثوقية المباشر الذي لا يحول عنها، في حين أن الفعل (سمعت) يتردد بين المباشرة وغير المباشرة، وذلك حينما تنتقل المعلومة إلى المتكلم عن شخص آخر، لا أن يكون هو مصدر سماعها المباشر. ومن الأمثلة في الرواية: "ذهبت إثر صراخ فرأيت منظرا فظيعا"(ص٦٠). في هذا المثال اجتمعت الوثوقية عن طريق الفعلين (سمعت) و (رأيت) معا. فحارس العوامة (عم عبده) امتلك المعلومة (انتحار المرأة) من خلال حاستي السمع (بأذنه) والبصر (بعينه المجردة) اللتين تمثلان وسيلة دخل المعلومة. ويبدو عمل عين الذهن –التي ترى الأشياء بطريقة مختلفة– واضحا فهو لم يشر إلى الشيء الخارجي (المرأة المنتحرة في عمارة الصويا)، وإنما أشار إلى تمثله لذلك المشهد. فمع رصده الحالة المرئية سجل حكمًا ذهنيًا خاصًا (الإدراك على الإدراك) هو حكمه على المشهد بأنه "فظيع". وتبدو ذاتية المتكلم حاضرة خطابيا في البنيتين اللغوية والتصورية فضمير (تاء المتكلم) يشكل ذاتية لغوية داخلية، واتخاذه موقفا مما يتلفظ به يشكل ذاتية خارجية تمثلت في الحكم والشعور الذي يقترب في تدرجه من الموضوعية.

ب– النمط الوثوقي بـ (إنّ) و (أنّ):

لقد تردد بالمر **Palmer** في تصنيف النمط التوكيدي، وهل يعده ضمن الجهات؟ أو يعده ضمن ظواهر الخطاب؟ واستقر على اعتباره من الجهات الوثوقية؛ لأن المتكلم عند إثباته لوضع ما وتأكيده له يكون قد نصب من نفسه

مصدرا مباشرا للمعلومة[١]. أي أن التوكيد بها يمثل جهة معرفية وثوقية؛ لأنها تعبر عن معرفة المتكلم وثقته التامة فيما هو بصدد قوله أو الإخبار عنه.

ونرى أن الفرق بين (إنَّ) و (أنَّ) في الدلالة الوثوقية هو أن الأولى تدل على الوثوقية بطريقة مباشرة وبلا واسطة من الأفعال؛ لأنها تعجيم لمحل الحدث الإنشائي -كما يرى صلاح الدين الشريف- أو لموضع اعتقاد المتكلم أو موضع الإفادة -كما يرى خالد ميلاد- وإذا سلمنا بأن المعنى الإنشائي لـ (إنَّ) هو (أثبت)، أو (حققت وأكدت) -كما يقول الاستراباذي- برز لنا حينئذ الدور الوثوقي للمتكلم باعتباره مصدرا مباشرا للإفادة يتحمل مسئولية القول الذي تعبر عنه الجملة. في حين أن (أنَّ) تدل على الوثوقية استتباعا لدلالتها على الجهة المعرفية، ونتيجة لتفاعلها مع عناصر معجمية ونحوية تحمل قوة اعتقادية عالية وتلك القوة الاعتقادية تستلزم وجود دلالة وثوقية[٢]؛ وهذا التفاعل؛ لأنها تدخل على أفعال القول وأفعال القلوب من ناحية، و تدخل من ناحية أخرى على جملة اسمية لها دلالة الثبوت الموازي لثبوت الأسماء فيها (فالأسماء متحققة وثابتة الوجود لاتتردد في الرجحان بين أن تكون وألا يكون) كما أشار المبرد.

وإذا كنا قد اعتبرنا أن (إنَّ) واسم لفظي للوثوقية المباشرة، وأن (أنَّ) واسم لفظي للوثوقية غير المباشرة، فإن هذا التقابل لا يدوم طويلا إذ بالإمكان أن تتحول (إنَّ) من كونها واسم للوثوقية المباشرة إلى واسم للوثوقية غير المباشرة عندما ترتبط بفعل القول المسند إلى ضمير الغائب "قال، وقالت، وقالا، وقالوا، وقلن" التي لا تحيل على المتكلم.

---

(1) F.R. Palmer (1986): Mood and Modality, Cambridge Textbooks in Linguistics, 2nd Edition, Cambridge: Cambridge University Press, p.92.

(٢) عبد العزيز المسعودي: المعاني الجهية والمظهرية، ص١٢٦.

ومن الأمثلة قول محفوظ: "إن البطل هو من يضحي بإرادة الحياة نفسها في سبيل شيء آخر هو أسمى في نظره من الحياة" (ص٨٨). فالجملة قبل دخول (إنَّ) جملة خبرية ذات قوة يقينية، وهي شاغرة من موضع فعل المتكلم المحدث للمعاني النحوية، وتدل على مجرد إخبار عن اعتقاد المتكلم فيما يتكلم عنه. وقد دخل عليها المؤشر (إنَّ) محتلا موضع بداية الجملة (موضع فعل المتكلم المتحكم في مضمون القضية)؛ ليفيد معنى فوق معنى الإخبار (وهو توكيد ما ثبت واستقر عنده من يقين في مضمون القضية)، فتصبح (إنَّ) واسما لفظيًّا للوثوقية المباشرة. وحضور المتكلم ضمنيا في الخطاب يعني أنه طرف فيه؛ فهو مصدر المعلومة المباشر والوحيد الذي يتحمل مسئوليتها؛ كونها تمثل اعتقاده وموقفه من المعرفة أيًّا ما كان هذا الاعتقاد وذلك الموقف.

وتزداد قوة النمط الوثوقي المُصَدَّر بـ (إنَّ) إذا دخل عليها القسم أو لام التوكيد. ومن ذلك قوله على لسان سمارة" والله إني أحبكم حقا وأرغب في صداقتكم" (ص١٠١). فالقسم في هذا المثال يتكون من: المقسم به (لفظ الجلالة الله) الذي يمثل (الحجة) والمقسوم عليه (أحبكم حقا وأرغب في صداقتكم) ويمثل (الدعوى). وباجتماع الحجة والدعوى يتكون فعل كلامي تأكيدي وإقناعي في الوقت نفسه، يعمل هذا الفعل على توجيه القول (حضور سمارة في كلامها وتحملها مسئولية صحة هذا الكلام)، والمقول (محتوى الكلام: حبها لجماعة العوامة ورغبتها في صداقتهم) معا. والحقيقة أن سمارة لم ترد القسم في حد ذاته، وإنما أرادت دفع الجماعة المخاطبة إلى الوثوق في كلامها. مما يجعل من "القسم وإنَّ" واسما وثوقيا لثبوت حالة اعتقادية أكدتها بكلمة (حقا) المعرفية التي عملت على تقوية الفعل الكلامي إيجابي التأثير. فهي مؤشر تعبيري يزيد من قوة صدق المتكلم في قوله وعلاقته بالمخاطب.

ج- النمط الوثوقي المصدر بأفعال القول وما في معناها:

أفعال القول هي الأفعال التي تشترك في الجذر (ق، و، ل) ونخبر بها عن الأحداث الكلامية في الأزمنة الثلاثة، أما ما هو في معنى القول فمن قبيل التوسع في الاستعمال، وهي الأفعال التي يفهم منها حصول معنى القول دون حروفه، مثل: (حَدَّثَ، وروى، وحكى، وأخبر، وأنبأ، وذكر، وصَرَّحَ، وصرخ، ونادى، وصاح، وتمتم، وأجاب، ورَدَّ، وأوحى...). وكذلك يندرج ضمنها مركب الجر (عن فلان). وهي تمكن من الإخبار وحكايتها "فهي إذ تتركب إلى غيرها في الحديث، تتشكل منها أقوال موضوعها الأقوال. وهي لذلك ترتبط بنوع خاص من المخاطبات يتناول فيها الإبلاغ إبلاغا آخر، ويحيل المتكلم فيها بالكلام على الكلام"[1]. ويأتي القول بمعناه الأساس وهو التلفظ بالمقول وإنشائه، كما يأتي بمعنى الاعتقاد، وبمعنى الإبلاغ أيضا. وإذا كان الدرس التقليدي يهمه كثيرا مفهوم "التعلق"، ومفهوم"البنية الحملية" عند دراسة أفعال القول، فإن ما يهمنا ــ هنا ــ هو دور هذه الأفعال في تكوين الجهة الوثوقية.

ومن الأمثلة الوثوقية على مادة (قال) التي يكون فيها المتكلم هو مصدر المعلومة قوله: "قالوا ليس أمامنا إلا أن نقاتل شبرًا فشبرًا وأن نجالد بالعرق والدم. السواعد الدامية والأعين المحملقة والآذان المرهفة ولا شيء يُسْمَعُ إلا دبيب الموت، وانتشرت الأشباح ودَوَّمَت النسور تنتظر الضحايا. لا وقت إلا للعمل، لا هدنة لدفن الموتى"(ص٦٥). هذا المثال يحتوي على وثوقية مزدوجة مصدرها الأول الحكاية (حكاية أنيس زكي القول عن أسرته)، والمصدر الثاني هو نفسه (كشاهد على الحدث). فأنيس ــ هنا ــ يحكي قول أسرته بنصه كما قيل، ثم

(١) منصور مبارك ميغري: نظام القول في العربية، الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ٢٠١٥، ص١٣.

يتدخل في الكلام المحكي فيحيلنا وثوقيا على الجو الجنائزي المشحون عاطفيًا وانفعاليًا، فهو قد عايش الموقف بنفسه؛ وبذلك يعد هو مصدر المعلومة وشاهد العيان على مشهد الجفاف المهلك الذي حل بـ"الدلتا"، فأكل الأخضر واليابس، وتسبب في انزواء الخضرة، وهجرة الطيور وهلاك الحيوان، وكيف أن أبناء عمومته قد هربوا إلى الصعيد في حين لم تهرب أسرته التي اتجهت في مغامرة جنونية نحو المستنقعات ولا سلاح لها إلا عزيمتها. إن هذا المثال قد تفاعلت فيه الحكاية مع الذاتية فابتدأ بالحكاية ثم انتقل إلى الذاتية دون أن يصرح حيث انزوت شخصيته خلف الحكاية؛ ليوهم أنه ليس شريكا في القول، وهذا يتناسب مع شخصيته التي تهرب في الواقع كل شيء حتى إنه يتهرب من نفسه بالانغماس في السطل الدائم.

ومن الأمثلة الوثوقية لما في معنى القول:"أبوه حلاق كما أخبرني علي السيد ومازال يمارس مهنته في كوم حمادة" (ص٩٠). تشير مادة "خبر" في المعجم إلى أن "خَبُرْتُ بالأمر: أي: علمته، وخَبَرْتُ الأمر أَخْبُرُهُ إذا عرفته على حقيقته...والخبر ما أتاك من نبأ عمن تستخبر"(١) فابن منظور وإن لم يصرح فقد ألمح عرضا إلى أن (أخبر) تمثل وثوقية معرفية نفهمها من قوله: (معرفة بالخبر)، و(معرفته على حقيقته) وأشار عرضا إلى أن المتكلم ليس هو المصدر المباشر للمعلومة فهو (نبأ عمن تستخبر). وفي هذا المثال كان علي السيد هو المصدر المباشر للوثوقية، والفعل المعجمي (أخبر) هو الفعل الدال على الوثوقية السماعية. وهو أيضا تعبير يمكن سمارة من أن تتكلم بلسان غيرها (لسان عليّ السيد)؛ إذ كان بإمكانها أن تلقي المعلومة مباشرة دون أن تنسبها إليه. ولكنها لجأت إلى هذا الأسلوب التعبيري؛ لتبين موقفها من المقول، وأنها تنقله بأمانة

(١) ابن منظور: لسان العرب، ٤/٢٢٦-٢٢٧.

شديدة. ومن ناحية أخرى أرادت التهرب من المسئولية وعدم الالتزام بمضمون الكلام بإسناد القول إلى قائله؛ لتكون مسئوليتها في الحكم المعرفي مجرد النقل والحكاية رغم أن هذا لا يعفيها تماما من مسئولية القول؛ لأن المتكلم "عندما يحكي قولا عن غيره يكون قد أقر استلزاما بكونه مصدرا غير مباشر للمعلومات"[1]. فهي شريكة في تبعات ما تخبر به من أقوال لأنها أذاعته وتبنته.

وقد تكون هناك وثوقية بمادة (قال) ولا يحدد المتكلم مصدرها، ومن ذلك قوله: "يقال إنها من رجال البوليس" (ص٤٩). فأنيس يسرد المعلومة عن سمارة لعم عبده حارس العوامة دون ذكر المصدر فهل هو يجهل مصدر المعلومة؟ أو أنه غير متأكد منه؟ أو يخاف على القائل؟ أو يخاف منه؟ أو لغرض بلاغي. كل ذلك جائز؛ إذ توجد معلومة في السياق تحيلنا على ذلك. وأغلب الظن أنه لغرض تخويف عم عبده وإلقاء الرعب في قلبه من قبيل المزحة.

د- النمط الوثوقي الاستلزامي Inference:

الاستلزام في اللغة من استلزم الشيء: اقتضاه وتطلبه. والنمط الوثوقي الاستلزامي ينتمي إلى الضرورة المعرفية عند من يرى أن الوثوقية فرع عن الجهة المعرفية. ويقول المناطقة "التابع لا يوجد دون المتبوع". أي: أننا ننتقل عقليا من الأثر إلى المؤثر الذي أحدثه، ونتحصل على هذا النمط الوثوقي من خلال معرفتنا بالأشياء وآثارها في الكون. فقد تكون تلك الآثار بصرية وتُكَوِّنُ وثوقية من خلال استنتاجاتنا سواء من الأدلة الملموسة، أو من المعلومات المسبقة والمعارف والتجارب المستمدة من المواقف الاجتماعية العامة، أو المواقف الشخصية التي مصدرها قيمة من القيم لدى الشخص. ونزعم أن هذا

(1) F.R. Palmer (1986): Mood and Modality, p.92.

النوع الوثوقي يكاد يخلو من ذاتية المتكلم فلا تقتصر الاستلزامات عليه وحده بل يشاركه معه غيره ممن يتعرض لمثل هذه المواقف.

ومن الأمثلة على هذا النوع من الوثوقية قول محفوظ: "ما رأيت في عينيك إلا الاحمرار والظلام والثقل... عيناك تنظران إلى الداخل لا إلى الخارج كبقية خلق الله" (ص٩). نلحظ أن مصدر معلومات المدير العام حول إدمان أنيس البلبعة وتعاطيه الأقراص المخدرة التي تذهب العقل ثلاثي الأبعاد: الأول- بصري Visual وهو رؤية الاحمرار والسواد والثقل البادي على عيني أنيس ووجهه، والثاني- نقلي Reported وقد صرح به المدير العام في موضع سابق من الحوار نفسه بقوله: "هذه هي الحقيقة. حقيقة معروفة للجميع حتى السعاة والفراشين"، حيث نمت إلى المدير العام الأخبار المتداولة في المصلحة حول إدمان أنيس البلبعة؛ فَكَوَّن منها فكرته حول أنيس، والثالث- استلزامي Inferrend توصل إليه من خلال الأدلة الاستلزامية التي بعضها مستمد من الأدلة المادية، وبعضهما من المعارف العامة. ويتمثل كلا الاستلزامين في الآثار البادية على وجه أنيس: (الاحمرار، والسواد، والثقل، وغور عينيه إلى الداخل) وما يترتب عليها. كل هذه مؤشرات يُسْتَنْتَجُ منها أنه مدمن ومتعاطي حبوب. وتبدو مكونات الذاتية بارزة في الحوار تدل على حضوره فيه وهذا يؤيد مقولة بينفينيست بأن "الذاتية متجذرة في اللغة وفي جميع مكوناتهامما يجعلها مقوما من مقومات اللغة لا مجرد ظاهرة ممكنة من مظاهرها"[١]. فالعلامات المحيلة على الذات المتكلمة موجودة في البنية اللغوية من خلال ضمير المتكلم (تاء الفاعل) وموجودة بارزة في المقام باعتباره مصدر المعلومات.

(١) نرجس باديس: الذاتية في النظام اللغوي، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط١، ٢٠١٨، ص١٢.

٣- الجهة الإلزامية (Deontic Modality) في الرواية:

تعود كلمة (Deontic) إلى الفعل اليوناني (Deon) ومعناه ما يجب فعله[١]. فالمصطلح في نشأته مرتبط بفرض الإلزام قبل أن تتم استعارته في منطق الجهات الذي استعمله بالمفهوم نفسه. ويطلق كل من لاينز Lyons، وبالمر Palmer، وبايبي Bybee على هذه الجهة مصطلح الجهة الموجهة نحو المتكلم Speaker Oriented Modality، وتدرج عندهم ضمن الجهة الحدثية Event Modality. في حين أن نيكول لوكيرلير N. Le Querler قد جعلتها ضمن جهات بين الذوات (التذواتية) Intersubjective Modalities، أما الوظيفيون فيسمونها جهة المحمول، في حين قد غابت هذه الجهة تماما عن بعض التصنيفات مثل تصنيف بوتييه Pottier مثلا.

وأساس هذه الجهة أنها في الغالب جهة بين ذوات قائمة على علاقة المتكلم بالآخرين أثناء التخاطب بشأن المحتوى القضوي من حيث الإلزام والإباحة أو ما يطلق عليه الضرورة الإلزامية Obligation، والإمكان الإلزامي Permission. وتعني ضمنياً دَرَجَةَ مُطَالَبَةٍ، أو رغبة، أو التزام المتكلم بالفرضية؛ وذلك "لارتباطها بالقيود الراسخة في المجتمع: الواجب، والأخلاق، والقوانين، والقواعد، إلخ"[٢]، إذ تعد تلك القيود المنظمة هي الضامن لتحديد المسموح والممنوع في البيئة المعينة، وكذلك هي الضامن لإنجاح كل منهما، أو فشله وفق ما أشار إليه جون أوستن. وبمقدار الالتزام بالأقوال في علاقاتنا بمن نتعامل معهم

(1) John Lyons (1995): Linguistic Semantics An Introduction, P.254.

(2) Jinghua Zhang (2019): A Semantic Approach to the English Modality, 881.

يكون تحديدنا لأنفسنا "فكيفية ارتباطك بالعالم والآخرين هي التي تحدد من تكون"[١]. وتنقسم الجهة الإلزامية إلى:

أ- **الضرورة الإلزامية** Obligation:

يتعلق هذا النوع من الإلزام بالمنع أو التحريم، وترتبط الإلزامية فيها بالإمكانية والضرورة ارتباطا منطقيا، حيث يعنى الإلزام جعل الفعل ضروريا. ومن زاوية أخرى فهو يشير إلى علاقة المتكلم بالأحداث والأفعال. والإلزام من أكثر الأنواع الجهية الموجهة نحو الفاعل؛ حيث "تتعلق بما يلزم المتكلمون أنفسهم به عندما يدلون بأقوال خبرية أو طلبية، أو يطرحون أسئلة أو عروضا. والقضية هي أن هناك طرقا عديدة للقيام بهذه الامور ينتج منها تعدد في الالتزامات"[٢]. ويمكن القول إن هذا النوع من الجهات أدائي يكون فيه المتكلم هو الذي يعطي السماح أو يفرض الإلزام. ومعروف أن الأداء يرتبط بالحاضر لا الماضي، وأن الأقوال الأدائية تتم لحظة التكلم. وتدور كل من الجهة المعرفية والجهة الإلزامية حول حكم المتكلم، ولكن الجهة المعرفية هي حكم بشأن الطريقة التي يكون عليها العالم الواقعي، بينما الجهة الإلزامية هي حكم بشأن الطريقة التي ينبغي أن يسلك بها الناس في العالم. والحكم يتعين من خلال شروط اجتماعية وضوابط خارجية تُفْرَض على الفاعل إتمام العمل أو الفعل المسند.

وقد تحققت الضرورة الإلزامية في الرواية من خلال: (لابد، يجب، ينبغي، عليك أن...). ومن الأمثلة قوله: "وضاعفت السكين من ثورة رجب فانهال على أنيس سَبًّا وقذفًا، وكرر المحاولة للوثوب عليه حتى صاح خالد عزوز: يجب أن نذهب في الحال " (ص١٥٠). مثلت كلمة (يجب) المكون الجهي الدال على

(١) نورمان فاركلوف: تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ص ٣٠٧.

(٢) نورمان فاركلوف: تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ص ٣٠٥.

الوجوب الذاتي، وعبارة (أن نذهب في الحال) المكون القضوي. وإذا كانت القضية تمثل واقعة، فإن الجهة تعني ورودها على وجه الإلزام في زمن الإنشاء (زمن وقوع الحادثة نفسه). أي أن الذهاب هنا ضرورة لازمة يفرضها ويحتمها واقعة قتال شرس، وصراع دموي بين أنيس ورجب. والحكمة تفرض الانصراف والانسحاب؛ لأن مناقض الواجب (المعفى منه) وهو عدم الذهاب ربما يعرضهم لأذى لا تحمد عقباه. وإنشاء الإلزام هنا يقترب من قيمة إنشاء الأمر التي تستدعي قيمة إنشاء النهي (الأمر بالذهاب والنهي عن البقاء) في باب المصالح والمضار المترتبة عن الفعل أو تركه.

وفي الحقيقة أن "يجب" لا تتصرف في الزمان بدون كان وأخواتها؛ لأنه لا يكون الإلزام في الماضي ولا تتصرف ولا تسند إلى المتكلم ولا إلى المخاطب، ويكون الإلزام معها على درجات تتراوح ما بين الإلزام القوي كما في المثال السابق، والإلزام الضعيف كما في قوله: "كلا، يجب أن تصدقوني فليس بين أهل العوامة سر" (ص١١٢). فلا يملك علي السيد ولا يستطيع أن يلزم جماعة العبارة بتصديقه؛ لأنه افتقد شرط أن يكون كلامه ملزما. ويمكن القول أيضا أن الإلزام مع (يجب) أقوى منه مع (ينبغي) من حيث أن الواجب لا يكون إلا لازما أو في منزلة اللازم ويؤيد ذلك قوله:" ينبغي أن تشرب القهوة" (ص١٥٦). فكلمة (ينبغي) هنا بمعنى (يحسن ويستحب)، والاستحسان والاستحباب أقل درجة من الوجوب في الإلزام.

ب- الإذن والترخيص (Permissive):

الإذن والإباحة في اللغة بمعنى واحد ففي التعريفات "الإباحة هي الإذن بإتيان الشيء كيف شاء الفاعل"[1]، وقال الفيومي: "استأذنته في كذا: طلبت إذنه،

(١) علي بن محمد الجرجاني: كتاب التعريفات، ص١٠.

فأذن لي فيه: أطلق لي فعله"[1]. ويرتبط الإذن في الاستعمالات اللغوية بمعنى المنع ارتباطا تراتبيا، فلا يكون إِذْنٌ إلا بعد مَنْعٍ سابق. كما ترتبط بالزمن الحاضر والمستقبل، فلا إِذْنٌ فيما مضى وانقضى، ومن حيث اللغة فالموصول الحرفي المصدر بـ (أن) يقتضي أن يكون الفعل في الحال أو الاستقبال. والمتكلم في هذا النوع لابد أن يتسم بالقدرة والإرادة في العالم الحقيقي أو العالم الممكن المتحدث فيه.

وتحقق الإذن والترخيص في الرواية من خلال العبارات: (يمكن أن، ويجوز أن، وسمح، وأباح، لك أن تفعل...). ومن الأمثلة في الرواية قوله: "هذا فراق بيني وبَيْنَكِ، ويمكنك الآن أن تعودي لنظرات الأخ رجب" (ص١١٠). فالكلمة الجهية "يمكنك" تدل دلالتين: الدلالة الوجودية أي: الإمكان في الوجود الخارجي (إذ لا حائل في الخارج يحول دون إيقاع الفعل)، والدلالة المفهومية على الإباحة (أي أن الفعل أبيح بعد حظر)، وإن كنا نرجح دلالة الإباحة على الإمكان الوجودي. وقد ربط الحرف المصدري (أن) بين القضية المحمولة والكلمة الجهية، ليشكل المجموع موقف المتكلم من محتوى القضية. والمتكلم هنا (خالد عزوز) هو مصدر التوجيه المالك لسلطة مجازية تخوله أن يصدر الإلزام أو السماح باعتباره المتكلم المتحكم في دفة الحوار الناصح للمستمع (سمارة)، فلما اختلفا في حوار جدلي قرر الانسحاب من الحوار، ولكنه في صورة ترخيص وسماح بالانصراف. ونرى أن الإباحة هنا إباحة عقلية يفهم منها عذره لها لعدم قدرتها على مجاراته فلسفيا، فأطلق لها العنان وجعلها هي التي تقرر البقاء أو الانصراف. وهذا يستصحب إما استمرار العدم الأصلي حتى يرد ما ينقل عنه (بقاؤها حتى تفهم)، وإما البقاء على ما كان ودفع ما يخالفه (الذهاب إلى الأخ رجب). وهذا يدل على

(١) الفيومي: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، مادة أذن، ص٤.

أن خالد عزوز –رغم ما هو عليه من انحلال وعبث– عالم بمصطلحات أصول الفقه ويستثمرها في حواراته الفعلية دون أن يصرح، وكأن الثقافة شيء والتدين شيء آخر.

ج– المنع (Prohibitive):

تدور معاني المنع في اللغة حول الإعاقة والحظر والحول دون تحقيق الأشياء، فمنعه الشيء: حرمه إياه ولم يمكنه منه؛ ولهذا قالوا المنع هو التحجير والممنوع: سلب المرخص، وهذا يعني أنه إلزامي وإجباري، ولابد أن يمتلك المتكلم من السلطة ما يخوله للمنع. وقد تحقق المنع في الرواية من خلال: (ممنوع أن، غير مسموح، وإياك أن، وحذار، وتجنب أن...). وإن كانت هذه الكلمات تختلف من حيث الأثر فكلمات: ممنوع وغير مسموح وما يشاكلهما تفيد المنع مع إمكانية أن تكون هناك عقوبة موقعة على المخالف وعدمها، في حين أن إياك وحذار وما يشاكلها يفهم منها التحذير والتهديد والنهي عن الفعل، وفعله يستوجب العقوبة.

ومن الأمثلة قوله: "وهو لا يسمح لأحد أن يساعده" (ص٤٨). فالقضية هنا قول تقريري فيه نسبة بين شيئين ويحتمل حكم الصدق أو الكذب، والجهة فيه – عبارة "لا يسمح لأحد"– تمثل الموقف الشخصي تجاه ورود القضية –"أن يساعده أحد"– على أرض الواقع. وسيكولوجية عدم السماح نابعة عن دوافع سلبية ورفض نفسي، فأنيس هو مسئول التكريس والمزاج في العوامة الذي يعد كل شيء نظير إقامته في العوامة، ونظير مزاجه دون أي تكاليف أخرى. ولكثرة مزاولة هذا العمل وإتقانه له وعشقه غير المحدود للنار وإعجابه الشديد بمنظر الجمر الملتهب، جعل منه أنه لا يسمح لأحد أن يساعده؛ لكيلا يحرمه من متعته التي يهرب فيها من العالم ومن نفسه.

٤ – الجهات التقييمية (Evaluative Modalities) في الرواية:

التقييم مصدر الفعل الرباعي المتعدي قَيَّمَ ويعني: بيان القيمة، وقيمت المتاع: "حددت قيمته". ويعني في اصطلاح الفلاسفة: تحديد قيمة الشيء بإطلاق حكم قيمي عليه يرفعه أو يحطه بالنسبة لمعايير أو مبادئ كونية قوامها العقل أو التواضع الاجتماعي، أو ذاتية عاطفية خاصة(١). وقد اختلف اللسانيون في تصنيف الجهات التقييمية. فنيكول لوكيرلير N. Le Querler تضعها ضمن فروع الجهات الذاتية، وفرانك بالمر F. Palmer يضعها ضمن الجهات غير التقليدية، ويرى أنه يمكن استبعادها من الجهات، وبوتييه B. Pottier يرى أنه من الممكن كونها أحكاما على جهات أخرى، في حين عدها محمود عباس جهة معرفية(٢). ونرى أنها جهة قائمة بذاتها في اللغة العربية فلا يمكن استبعادها كما زعم بالمر، وأنها كغيرها من الجهات الأخرى تتفاعل بعضها مع بعض. وتفاعلها لا يجعلها تابعة لغيرها من الجهات كما زعم بوتييه. كما أن اشتمالها على قيم معرفية لا يعطينا الحق في إدراجها كلية ضمن الجهة المعرفية كما زعم محمود عباس؛ إذ هناك فرق شاسع بين المعرفة والحكم على المعرفة.

وتتعلق الأحكام القيمية في سيرورات علائقية يرتبط فيها الجانب الإيجابي للحكم في مقابل الجانب السلبي، ويؤول في النهاية إلى المطلوب والمرغوب فيه لأهميته في مقابل غير المطلوب وغير المرغوب فيه لعدم جدواه. وغالبا ما تكون هذه الأحكام التي يطلقها المتكلم أحكاما تأكيدية تؤثر في سلوك المتلقي وتوجهه. فحينما نطلق أحكامنا على شيء بأنه حسن أو أنه قبيح نكون قد بينا موقفنا

(١) عبد الله صولة: الحجاج في القرآن، ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢) محمود عباس: الجهات في المنطق واللسانيات، ص٨٤

الشخصي منه، وفي الوقت نفسه نكون قد أثرنا انفعالات المتلقي، ومهدنا لنقل أحكامنا له بالترغيب أو التنفير في الشيء الموصوف وإقناعه بما نريد إقناعه به.

وقد يعبر عن الجهات التقييمية بألفاظ معجمية مباشرة تعبر صراحة عن الأحكام المعيارية التي يطلقها المتكلم بخصوص الجودة والرداءة، أو الاستحسان والاستهجان، وغيرها من الأمور الذاتية. ومن الأحكام التقييمية المتنوعة: أحكام أخلاقية (يتقابل فيها الخير والشر، والفضيلة والرذيلة...)، وأحكام جمالية (يتقابل فيها الجمال والقبح، والحسن والرداءة...) وأحكام صدقية (يتقابل فيها الصواب والخطأ والصدق والكذب...)، وأحكام عملية (يتقابل فيها النفع والضرر، والنجاح والفشل...)، وأحكام تقييمية (يتقابل فيها المدح والذم، وتقابل في صيغ التفضيل كأفضل وأسوأ...) ونحو ذلك من الأحكام. وبين كل حكم ونقيضه درجات متفاوتة من الصفات، كما أن تلك الأحكام نسبية تتنوع وتتباين وفق كثير من المعايير والاشتراطات الاجتماعية، والثقافية، والدينية، ولكنها تتفق جميعا في كونها أحكاما ذاتية ويغلب عليها العاطفة الانفعالية.

ومن الأمثلة قوله: "فظيع أن تكون الفتاة جادة" (١٠٣)، وقوله: "من حسن الحظ أنه مثال للطاعة، وإلا فلو شاء لأغرقنا جميعا" (ص٢٧)، وقوله: "من الممتع حقا أن يقع الجميع في حبها وعليها هي أن تختار واحدا" (ص٨٦)، وقوله: "وأعجب شيء أنه قد يصدق عليه أي وصف فهو قوي وهو ضعيف، وهو موجود وغير موجود، وهو إمام المصلى المجاور وهو قواد" (ص٤٤)، وقوله: "قلة ذوق أن نجعل من أنفسنا موضوعا للحديث" (ص٤٣). ومن خلال الأمثلة يتضح أن الكلمات الجهية: (فظيع، ومن حسن الحظ، وجميل، ومن الممتع، وأعجب شيء) تشكل محمولات لقضايا كبرى موضوعاتها القضايا البسيطة بعدها، وفي الوقت ذاته هي أحكام انطباعية موجبة أو سالبة يصدرها المتكلم تجاه قضايا

متحققة في اعتقاده وعالمه الافتراضي، لا كما هي في الواقع. وأن المتكلم بها حر في اختيار ما يناسبه من سلميات الحكم وفقا لانطباعاته. ففي الأحكام الجمالية يتقابل جميل مع قبيح ولكل منهما درجات فدرجات القبح هي (قبيح، ومقزز، وشنيع،)، ودرجات الجمال هي (جميل، ورائع، ومذهل)، وعلى هذا فاختيارات المتكلمين من بين هذه الأحكام تكون نابعة من تصوراتهم ومواقفهم من المحتوى المشترك، وباختياراتهم يتلون ذلك المحتوى وفق المعتقدات التي يحملونها.

ومن خلال الأمثلة السابقة وبالإضافة إلى قولنا بالفرق بين المعرفة والحكم على المعرفة ينتفي كون الجهة التقييمية جهة معرفية فقط كما زعم محمود عباس. فإذا كان المثال الثاني، والرابع يشتملان على قيم معرفية واقعة وثابتة، فإن المثال الأول ما هو إلا حكم فردي للمتكلم ووجهة نظر شخصية حول كون الفتاة جادة من عدمه، فلا يمثل معرفة ثابتة يشترك فيها الجميع. فبعض الناس على العكس من ذلك يحبون الفتاة الجادة، وبإمكان أي شخص آخر أن يعبر عن موقف مغاير، فيقول: (رائع جدا أن تكون الفتاة جادة) بدلا من قول المتكلم في المثال"فظيع أن تكون الفتاة جادة". فاختلاف الأحكام دليل على انتفاء الجهة المعرفية. ومن خلال الأمثلة أيضا ينتفي زعم فرانك بالمر بأنه يمكن إخراج هذه الجهة من نظام الجهات عموما؛ لأن الكلمة الجهية في جميع الأمثلة مثلت وجهة نظر المتكلم تجاه الملفوظ وهو صميم تعريف الجهة في الدرس اللساني، وربما دفعه إلى ذلك أنه أسس فكرته عن الجهات وفق منظور طرازي هو إمكانية التحقق في المستقبل.

وإذا كان المثال الأخير وما على شاكلته من أمثلة تشتمل على مكملات مثل (حقا، وصدقا، ودائما) ونحوها قد جعل بوتييه **B. Pottier** يعدها أحكاما على جهات أخرى. فإذا قبلنا رأيه –فرضا– فإن هذا لا ينطبق إلا على الجهة المعرفية،

فماذا عن بقية الجهات كجهة الإلزام والضرورة والاستحالة والرغبة وغيرها؟ وهذه الجهات لا تقبل التقويم أصلا.

٥- **جهات الرغبة والإرادة** (Inherent Modalities):

تسمى جهات الرغبة والإرادة جهات تعبيرية (Expressives Modality). ونود القول -بداية- إن جهات الرغبة والإرادة غير مستقرة في كل تصنيف لساني، وقد تردد بالمر Palmer في عدها من الجهات، وانتهى أخيرا إلى اعتبارها من الجهات الظرفية (التي يسميها جهة الفاعل Subject Oriented)، لما تنطوي عليه من إمكانية التحقق في المستقبل، وهو الواسم الطرازي لهذه الجهة. ومثل لها بالأفعال (can)، و (be able to). وقد رأى محمود عباس أن جهة الرغبة والإرادة جهة معرفية خلافا لرأي بالمر مع توسيع مجال هذه الجهة الدلالي(١). وتعتبر جهة الإرادة من الجهات الذاتية وتتعلق بتعبير المتكلم عن نواياه، أو نوايا غيره، بمعنى أنها تقرر شروط تحكم الفاعل. وأفعال الرغبة هي أفعال شعور وتسمى أفعال المشيئة. والرغبة دائما ما تتولد عن حاجة داخلية، وكلما أعيقت الرغبة تولدت المعاناة، ومن المعاناة تتولد الإرادة في التغلب على تلك الحاجة. ويتفاوت البشر في مدى إرادتهم وعزمهم حسب قواهم وتكوينهم الداخلي.

ويشير بايبي Bybee إلى أنه " يمكن للحاجة أو الضرورة أن تتطور إلى شعور بالرغبة كما هو الحال مثلاً في الكلمة الإنجليزية want (يريد) التي جاءت من فعل في اللغة الاسكندنافية القديمة معناه "ينقصه أو يفتقد" والذي منه طور

(١) محمود عباس العامري: الجهات في المنطق واللسانيات، ص٨٤.

معنى "يحتاج"؛ وبداية من القرن الثامن عشر فقط استخدم للتعبير عن الرغبة"[١]. وجهة الإرادة جهة تتحقق عن طريق المعجم في اللغات الأوربية كالإنجليزية والفرنسية مثلا ويشير محمود عباس إلى أنها " تتحقق بمحمولات تدل معانيها المعجمية على إرادة التحقق ومن أبرزها في الفرنسية الفعل (Vouloir) –أراد/ رغب– وفي الإنجليزية الفعلان (to hope) –رجا– و(to wish) –تمنى/ وَدَّ لو"[٢]، أما في اللغة العربية فتتحقق من خلال وسائل عديدة منها: (أرغب، أريد، أود، آمل، أحب أن، من المرغوب فيه، يجب أن أفعل، عليَّ أن أفعل، وليت، ولعل، لو، وحبذا، ولاحبذا، وأرجو...).

ومن الأمثلة الدالة على جهة الرغبة في الرواية قوله: "إنني أود أن أزورها، لولا إشفاقي على إحراجها" (ص٦٦)، وقوله:"يجب أن تأتي، نحن في حاجة إلى دم من نوع جديد" (ص٣٩) . ومن الأمثلة الدالة على الإرادة قوله: "وأراد علي السيد أن ينكش أنيس؛ لعله يجدد ثورة الأمس فيبدد وجوم المجلس، ولكنه لم يخرج من عالمه" (ص١٠٦). نلحظ في هذه الأمثلة أن جهة الرغبة والإرادة جهة ذاتية تحضر فيها ذات المتكلم، وأنها موسومة معجميا بالأفعال المتصدرة تركيب الجملة: (أود، ويجب، وأريد). وجميعها أفعال ممكنة التحقق في المستقبل، يريد من خلالها المتكلم انتقال مضمون القضية من وضع الإمكان إلى وضع التحقق. ونلحظ أيضا أن الحرف المصدري (أنْ) يتصدر بنية قضية المحمول في جميع الأمثلة، فيعمل على ربطها بالكلمة الجهية التي تعمل نحويا في

(1) Joan Bybee, Revere Berkins and William Pagliuca (1994): The Evolution of Grammar: Tense, Aspect and Modality in The Languages of The World, p.176.

(٢) محمود عباس العامري: الجهات في المنطق واللسانيات، ص ٨٠.

القضية بعدها، فتتخذها مفعولا به لها. ونلحظ أيضا أن الفعل (يجب) في هذا المثال يمثل جهة رغبة، ولا يمثل جهة إلزامية، وقد دل السياق على ذلك.

٦- **الجهات الاستلزامية** (Implicative Modalities):

الاستلزام علاقة منطقية-لها قوانينها الخاصة - بين قضيتين حُكِمَ فيهما باتصال النسبتين، أو سلب هذا الاتصال لعلاقة تتطلب ذلك، وفيها يتم الحكم على وجود نسبة على تقدير نسبة أخرى: كالشرط والجزاء، والسبب والنتيجة، والعلة والمعلول،والاحتمال مثلا، "والعلاقة هي الأمر الذي بسببه يُسْتَلْزَمُ من المُقَدَّمِ التالي"(١). ومعنى هذا أن الاستلزام هو عملية ذهنية لمعلومات تؤخذ من القول. ويشير ستراوسن إلى أنه "إذا قلنا إن قولا يستلزم قولا آخر، فمعناه أنه سيكون غير منسجم وغير متسق إثبات القول الأول ونفي القول الثاني"(٢). وقطعا هناك فرق بين الاستلزام المنطقي (الصوري)، والاستلزام اللغوي (الطبيعي) من منطلق قانون عكس النقيض. فالأول لزومي ويخضع لهذا القانون، والثاني طبيعي لا يخضع له، وإنما يخضع لقانون الاحتمال وهو المنوط به هذا البحث؛ لأن الأول نادر الوجود في الاستعمالات الحقيقية في التواصل. وتتفرع هذه الجهة كالآتي:

(١) يوسف محمود: المنطق الصوري: التصورات- التصديقات، ص ١٠٤. ولمزيد من التفصيل حول قوانين الاستلزام ينظر أبو بكر العزاوي: اللغة والمنطق مدخل نظري، مكتبة الندب المغربي بجامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، المغرب، ٢٠١٤م، ص ٧٣- ٧٦.

(٢) ينظر أبو بكر العزاوي: الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م، ص ٦٩.

أ- الجهة الشرطية (Conditional Modality):

الشرط لغة "إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه"[١]، وحقيقته أنه جملتان متباينتان لا علاقة بينهما في الأساس، فجاءت الأداة فربطت بينهما مكونة كلاما معقودا لا يستغني أوله عن آخره. أما من حيث التصور الذهني فهو "وقوع الشيء لوقوع غيره"[٢]، أو كما قال الرضي "يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضا حصول مضمون الثانية"[٣]. وأدوات الشرط جميعها تشترك في الربط ولا تشترك في العمل. فبعضها عوامل وبعضها هوامل. وتعد (إنْ) أم الباب، ويمكن تأويلها بالفعل "أشترط" كما تأولت (إنَّ) بالفعل "أثبت"، وحملت أخواتها عليها في الشرط.

وقد اختلف العلماء في تصنيف الجهة الشرطية وهل تشكل جهة مستقلة؟ أوتندرج تحت صنف من أصناف جهية أخرى؟ فبالمر Palmer قد أدرجها ضمن الجهة القضويةPropositional Modality)) باعتبار الشرط تلازم بين قضيتين، بينما أدرجها بايبي Bybee ضمن الجهة المعرفية (Epistematic Modality) اعتمادا على القيم المعرفية التي تؤديها. أما المسعودي فيصنفها ضمن الجهات الحدثية (Event Modality) من منطلق أن مدخله فيها مدخل لساني بالأساس، وليس مدخلا منطقيا، ولا مفهوميا. معتمدا على أن الشرط يدخل على الجمل الفعلية التي تدل أساسا على الحدث[٤]. ونرى أن الشرط يشكل جهة

(١) ابن منظور: لسان العرب، ٣٢٨/٧.

(٢) المبرد: المقتضب، ٤٦/٢.

(٣) الرضي: شرح الكافية، ١٠٨/٢.

(٤) عبد العزيز المسعودي: المعاني الجهية والمظهرية، ص١٠٣.

مستقلة كما في بعض اللغات الأوربية، وإن كانت الجهة الشرطية تؤدي معنى جميع الجهات. وسوف نبين ذلك.

وأول ما يدل على أن الشرط يشكل جهة في العربية هو أن الأداة (إنْ) تحول النسق التعاقبي الاستئنافي في الواقع (ضربتني فضربتك) إلى بنية تلازم شرطي (إن ضربتني ضربتك) يستحيل معها بقاء فاء الاستئناف في الكلام (إن ضربتني فضربتك)؛ فالجملة تصبح عندئذ لاحنة؛ لأنه لا يجوز تعجيم موضع الربط بأداتين معا. ويعني بقاء (إنْ) الشرطية وحذف الفاء في التركيب الصحيح أنها واسم للجهةكبقية الواسمات في الجهات الأخرى.

والأمر الثاني نتلمسه من الإشارة الذكية عند سيبويه، والمبرد، والفراء وهي أن "الجزاء" عندهم يقصد به: (الأداة وفعل الشرط معا). وهذا يدفعنا إلى القول بأن دخول الأداة على فعل الشرط يُحْدِثُ ما يطلق عليه الإنحاء أو التحجر Grammaticalisation فَيُكَوِّن فعل الشرط مع الأداة "عبارة شرطية" لا تدل بمفردها قياسا على الاسم الموصول مع صلته في الابتداء. وقياسا على الجهات الأخرى نرى أن أداة الشرط وفعل الشرط يشكلان العبارة الجهية Modus (وتحتل الموضع نفسه الذي تحتله الكلمات الجهية في الجهات الأخرى). وجملة الجواب تشكل عبارة القول dictum التي يقع عليها فعل التوجيه، مما يدل على أن التركيب الشرطي يعتبر جهة في اللغة العربية.

فالعبارة الشرطية (أداة الشرط+فعل الشرط) تحمل تصور المتكلم للقضايا التي يعبر عنها مكونة "بنية جهة تركيبية راشحة من مشارطة الشرط لجوابه، وهي مشارطة ناشئة عن حساب إمكان السلب وإمكان الإيجاب، وفي بعض البنيات عن حساب امتناع السلب وامتناع الإيجاب"[1]، أي أنها تقوم على علاقة افتراضية

(١) محمود عباس: الجهات في المنطق واللسانيات، ص٣٠٣.

منطقية ترتبط بالإمكان في العوالم الافتراضية الممكنة في زمن الحاضر والمستقبل.

والأمر الثالث الدال على كون الشرط جهة أن أداة الشرط تنتمي إلى الروابط والموصولات الطرازية Subordinators مثلها مثل الكلمات الجهية تماما؛ فهي تدخل على جملتي الشرط والجزاء فتربط بينهما مكونة منهما جملة واحدة لها تركيب أساس وهو العامل الجهي (الأداة وفعل الشرط معا)، ويليه جملة القضية الموجهة (جملة جواب الشرط). ويمثل العامل الجهي تصور المتكلم للعلاقة بين الموقف والقضية من خلال التشارط، وهو نفس عمله في الجهات الأخرى. كما أنها تدخل فتحدث تغييرا في مضمون الجملة المركبة الدلالي والزماني حيث يتحول معها الواجب من الأفعال (الماضي الواقع) إلى غير الواجب (الحاضر والمستقبل غير الواقع)؛ "لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع"[1] على حد قول المبرد.

ومن الأمثلة في الرواية قوله: "لو كان ذلك في نيتي لفعلت" (ص١٠٤). فالمشارطة في أسلوب (لو) تشير إلى أن تحقق الحدث الثاني مشروط بتحقق الحدث الأول، أي أنه لو كانت النية في إفشاء سر ما دونته سمارة في المذكرة متحققة في الماضي، لتحقق فعل الإفشاء أيضا في الماضي. ولكنه امتنع الإفشاء لامتناع النية في ذلك. وعلى هذا فالحكم بصدق الجواب ممكن مشروط بحصول الشرط. وإن زمن الشرط في (لو) هو الماضي، فالحدث كان ممكن الوقوع في عالم ممكن سابق رغم عدم حدوثه، أما في المستقبل فهو ممكن الوقوع ولهذا تعد جهة من الجهات حسب المعيار الطرازي من منظور بالمر.

(١) المبرد: المقتضب، ٢/٥٠.

ونرى أن الجهة الشرطية بالإضافة إلى إفادة معنى الاستلزام والاستدلال، فإنها تؤدي وظائف جميع الجهات. ومن الأمثلة في الرواية قوله: " إن من يعمل لا يتكلم" (ص٤٩)، فالعمل وعدم الكلام يتشارطان ويتلازمان. فالعمل يستلزم عدم الكلام من حيث كونه يتطلب التركيز، (وإن كان ذلك ليس صادقا في كل العوالم الممكنة)، وهنا غدت الجهة الشرطية جهة معرفية مستمدة من خبراتنا وملاحظاتنا للأحداث من حولنا، ويؤكد ذلك دخول (إن) كواسم معرفي. كما أنها تمثل أيضا حكما شخصيا أصدره المتكلم على الملفوظ بناه من خلال منظومته المعرفية حول الواقع الخارجي.

وفي أمثلة أخرى تدل الجهة الشرطية على وجوب معرفي (ص٤٢)، أو على ضرورة إلزامية (ص٤٤)، أو على حكم تقويمي (ص٥٠)، أو على استنتاج ((ص٦٦)، أو استدلال (ص٧٩) أو احتمال (ص٨١)، أو على وثوقية. ولا مجال هنا لسرد كل ذلك، ونكتفي بمثال دلت فيه الجهة الشرطية على وثوقية وهو قوله: "إني أحدكم أيها المنحلون العصريون، ومن شابه أصدقاءه فما ظلم" (ص٤٣). فعلي السيد (المتكلم هنا) هو مصدر المعلومة، وقد اكتسبها من تقافته الدينية، والشعرية، والأدبية الواسعة، وذلك مما رواه أبو داوود، والترمذي، وأحمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الرجل على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل"، ومن قول رؤبة بن العجاج: "ومن شابه أبه فما ظلم"، ومما ورد في المثل الشهير: "الطيور على أشكالها تقع".

وينبغي الإشارة إلى نقطة مهمة وهي تفاعل الجهات مع البنية الشرطية، وأين يكون موضع تسلط العامل الجهي؟ هل تسلط العامل الجهي يكون منصبا على الجواب فقط؟ أو أنه يتسلط على الجملة كلها؟ تلك النقطة التي أثارها بالمر F.R. palmer في كتابه "The English Verb 1965 "، فهو يرى أنه إذا كان

العامل الجهي معرفيا أو إلزاميا، فالأحرى والأولى أن نُعِدَّ تسلط العامل الجهي منصبا على الجملة كلها، لا على جملة الجواب فقط؛ إذ هو توجيه للعلاقة الشرطية نفسها. ومَثَّلَ لذلك بجملة (If John comes, you must leave. إن يأتي جون فعليك أن تغادر) التي يمكن تأويلها بجملة (I oblige you to leave if John comes أجبرك على المغادرة إن جاء جون)[1]. وهذا يعني أن الشرط أصبح مفعولا للجواب في الجملة المذكورة وليس للفعل الجهي (Must)، ويعني أيضا أن الشرط يسور الجواب ولا يسور الفعل الجهي.

ومثال ذلك في الرواية قول محفوظ: "إن دَاخَلَكُم فيَّ شك فعلي أن أذهب من فوري" (ص٥٧) وقوله: "يجب إذا أسعفتك الهمة أن تقص عليهم قصة الإنسان الذي اكتشف النار" (ص ٤٢) فالمثال الأول يدل على الضرورة المعرفية، والثاني على الضرورة الإلزامية. ويبدو لأول وهلة أن العامل الجهي قد تسلط على جملة جواب الشرط. ولكن بقليل من التروي ندرك أن الضرورة والإلتزام في المثال الأول والضرورة والإلزام في المثال الثاني قد تسلطا على الجملة كلها. أي ضرورة انصراف سمارة عند مداخلة الشك في نواياها من قبل جماعة العبارة، والتزامها الأدبي بذلك، وضرورة أن يقص أنيس على أصدقاء العوامة حكاية الإنسان الذي اكتشف النار عندما تسعفه الهمة، وإلزامه بأن يفعل ذلك. والفرق الزمني بين المثالين المذكورين أن المتكلم يقرر أن الإلزام –عليَّ أن أذهب– في المثال الأول واجب في زمان الإنشاء، وفي المثال الثاني يقرر أنه ممكن بإمكان الشرط ولا يتحدد بزمن الإنشاء، بل بزمن لاحق حسب استطاعته.

(1) F.R. Palmer (1965): The English verb, Longman Linguistics Library, London and New York, Second Edition, 1987, p. 156.

ب- جهة الحكم الاستدلالي (Inference Modality):

الاستدلال في اللغة من استدل بالشيء على الشيء اتخذه دليلا عليه. أي هو استنتاج قضية من قضية/ قضايا أخرى فيها ينتقل الذهن من المعلوم إلى المجهول، ولهذا قالوا إنه "إنتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر وقيل العكس"(١). وهناك فرق بين المعرفة المباشرة والمعرفة القائمة على الاستدلال، فالأولى تعبر عنها الأحكام التقريرية، والثانية تعبر عنها الأحكام الضرورية؛ إذ إننا نصل إلى الأولى بالإحساس والمشاهدة والإدراك (وهذا يقودنا أن نقول إن الشيء هو كذا وكذا)، ونصل إلى الثانية بالاستنباط والاستدلال (وهذا يقودنا إلى أن نقول إن الشيء يجب أن يكون كذا وكذا).

والفرق بين الحكمين يكمن في الفرق في قيم الصدق، وفي الفرق بين الذاتية والموضوعية. فالحكم التقريري ذو صدق ذاتي (خاضع لإرادة الفرد الواحد وإدراكه العقلي)، في حين أن الحكم الموضوعي حكم ذو صدق كُلِّيٌّ يوجد مستقلا عن الإرادة والوعي الإنساني (يثبته كل إنسان). فإذا أمطرت السماء وأنا في الطريق، فإني أقول "السماء تمطر" وحكمي هنا "واقعي" مستمد من التجربة التي شاهدتها واقعا. أما إذا لم أكن في الطريق ولم أشاهد تساقط المطر بالفعل ولكن تبينت أن الطرقات والأسقف مبتلة، فإني أقول: "من الضروري أن السماء قد أمطرت"، وحكمي هنا "ضروري" أي أنه قائم على التجربة استخلاصا منها وليس على التجربة المباشرة(٢) والاستدلال هنا يكون في معنى الاستنباط العقلي.

---

(١) عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٩٩٧، ١٠٦/١.

(٢) علي سامي النشار: المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص٢٤٨

ومن الأمثلة في الرواية قوله: "هذا يعني أن زوجك قد هجرك" (ص٢٣). فالاستدلال في هذا المثال استنتاجي قام فيه ذهن "عَلِيّ السيد" بالتعرف على الأسباب التي وقفت وراء وجود سنية كامل في العوامة (بعد انقطاع فترة)، وشربها بطريقة غير طبيعية (وهذا يمثل مقدمة)، وعمل على إيجاد تفسيرات واضحة من الواقع الموضوعي، وهي أن زوجها قد هجرها (استنتاج)، وهذا الاستنتاج لم يستنتجه علي السيد فقط، بل استنتجه أيضا رجب القاضي حينما "انتبه إلى وجود سنية كامل لأول مرة فصافحها بحرارة وخمن أسباب مجيئها فوافقت بضحكة". فكلاهما قد قام بربط حدث بحدث آخر واستدلوا من خلال صدق المقدمة (سنية موجودة وتشرب) على صدق النتيجة (إذن زوجها قد هجرها). وقد لعبت المعرفة بخلفيات سنية كامل النفسية والمزاجية دورها في ذلك الاستنتاج.

٧- **الجهات الزمانية** (Temporal Modalities):

يعتبر الزمن من أكثر المقولات اللغوية إشكالا وتعقيدا. وهو "كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة"[١] محدودة ولا محدودة. ومن المسلم به أن المناطقة قد أدخلوا الزمن في تحليل القضايا مشيرين إلى دوره في تكوينها منذ عهد أرسطو وديودور كرونوس، مرورا بالمدرسيين في القرون الوسطى، ووصولا إلى بريور **Prior** الذي قدم دراسة مهمة ومطولة عن الزمان والجهة في الخمسينيات. وقد انتبه اللسانيون إلى دخول الزمن في تكوين بنية كل الجهات بحكم طبيعة الصيغة اللغوية وتحديداتها الزمنية الدالة على الحال أو الاستقبال. ولكن هل يعد الزمن جهة في حد ذاته؟ بمعنى هل يعد واسما صريحا لموقف المتكلم من محتوى ملفوظه؟ هذا ما توصلت الدراسة إلى إثباته باعتبار الزمن

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤ ص٢٤٢

واسما صريحا يوجه القضايا التقريرية زمنيا. وتؤدي الجهة الزمانية في اللغة العربية من خلال:

- **كان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع**:

كان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع–إذا ما استبعدنا المظهر أو جريان الحدث في الفعل– تعبر عن درجة من درجات المعرفة الوجودية. وتكون الجملة الاسمية مع هذه النواسخ هي ا(لقضية) ويكون الناسخ هو (لفظ الجهة) الذي يتعلق بالثبوت والتحقق، أو احتمال وإمكان الثبوت والتحقق، أو الاستحالة في الزمان الذي يعبر عنه المتكلم. وحقا أننا مع النواسخ لا نلحظ موقفا للمتكلم من القضية، لكننا نلحظ كيفية تمثله للبنية الزمانية الداخلية للحدث. والذي يدل على أن النواسخ ألفاظ جهية هو أن حذفها وإن كان لا يؤثر على مضمون ما دخلت عليه من قضايا، فإن إضافتها توجه القضية تماما كما يحدث – مثلا– مع الجهات المعرفية المصدرة بحرف ناسخ أو فعل جهي، حيث تدخل الأخيرة على القضية فتوجهها معرفيا ووثوقيا، فكذلك الموجهات الزمانية توجه القضية وتقع في الموقع نفسه الذي تقع فيه الجهات المعرفية والوثوقية وتؤدي وظيفة التوجيه نفسها التي تؤديها تلك الجهات. ويتضح ذلك جليا من خلال التطبيق.

ومن الأمثلة على الجهات الزمانية في الرواية قول نجيب محفوظ: "مات رجل طيب ممن كانوا يحافظون على صلاة الفجر" (ص٨٣). فمن منطلق لاينز الذي يرى "أن كل قول يوجد نقطة إحالة زمانية ومكانية تخصه هي النقطة الصفر من نظام الإحالة المقامية"[١] يمكن تأويل المثال زمنيا على النحو التالي: [أقول هنا والآن (في زمن الصفر) كان صادقا في زمن سابق أن الرجل ممن يحافظون

(١) محمود عباس العامري: الجهات في المنطق واللسانيات، ص ٢٩٠.

على صلاة الفجر] ويظهر الدور التوجيهي للنواسخ في قوله" كان يجب أن تطلب إجازة" (ص١٣٤) فالمثال موجه إلزاميا ومعرفيا من خلال الفعل يجب وكما هو معلوم أن الإلزام يتعلق بالحال أو الاستقبال ولكن مع دخول الناسخ (كان) تم توجيه الإلزام وقلب الضرورة الإلزامية المعرفية إلى الزمن الماضي فتكون الدلالة الصدقية (يصدق الآن في عالم ممكن حالي أنه كان صادقا في عالم ممكن ماض ضرورة طلب إجازة). وعلى أية حال يبدو جليًّا أن الناسخ "ما دام" إذا توسط بين قضيتين فإنه يؤدي الدور التوجيهي نفسه الذي تؤديه أدوات الشرط وذلك كما في قول نجيب محفوظ " لا يمكن فهمها ما دمنا لم نصل بعد إلى معرفة أي فكرة عن تكوينها" (ص٥٠) فإذا قبل أن يكون الشرط من الجهات يجب أن يقبل بالقياس أن تكون النواسخ من الجهات أيضا.

- **المكممات الظرفية**: (**دائما، ودوما، وأبدا، وأحيانا، ومطلقا**...):

يطلق توماس أرنست Thomas Ernst على هذه الظروف "الظروف الوظيفية"، ويدرجها تحت ما يسمى ظروف التسوير؛ لأنها تفرز خصائص دلالية ومنطقية شبيهة بالأسوار المنطقية التي تقوم بربط الموضوع الحدثي المتغير(١). وتسمى أيضا "ظروف التواتر"، و"الظروف الجهية". ويدرجها هاليداي Halliday في قسم الجهة المعرفية Epistematic Modality تحت ما أطلق عليه درجات الاعتياد (Usuality)، وشملت الظروف: (Sometimes أحيانا)، و (always دائما)، و(usually عادة)(٢). ونرى إدراجها تحت الجهات الزمانية؛ حيث تعد

(١) عبد الصمد الرواعي: الظروف: المقولة والتصنيف الدلالي، مجلة أبحاث لسانية، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، المغرب، ع٢،٢٠١٦م، ص١٩٣.

(2) M.A.K. Halliday & Christian M.I.M Matthiessen (2004): An introduction to functional grammar, Hodder Arnold, London, Third Edition, 2014, p 147.

واسمات وجودية صريحة للجهة الزمانية التي توجه القضية إلى غير ما كانت عليه. كما أنها تعمل على إثراء القوة الإنجازية للملفوظ، أو تضعفها حسب نوع المكمم الداخل على القضية.

وتبدو العلاقة بينها وبين مختلف الجهات قوية جدا؛ ولهذا ذهب بعض الباحثين إلى أنه يمكن اختزال الجهات في عدد من مفاهيم الزمن، فالضروري يختزل في "دائما" والممكن يختزل في "أحيانا" والممتنع واللا ضروري يختزل في "أبدا". ولا يخلو هذا الرأي عندنا من عدم وجاهة وبُعْدٍ عن القبول بناء على مؤشر الحلول في الزمان، والزمن من أهم سماته "التغير" فالضرورة والإمكان والاستحالة إذا كانت كذلك في زمن، ربما لا تكون كذلك في زمن آخر. وربما كان دافع هؤلاء الباحثين نظرتهم إلى هذه المكممات داخل الأمثلة المنطقية المصنوعة من قبيل "بالإطلاق أو دائما كل إنسان متنفس ما دام موجودا" وغيرها من الأمثلة التي تبعد عن الاستعمال اللساني الثري الذي تمثل فيه هذه الجهات أحكاما عامة يصدرها المتكلم حول أقواله.

ومن ذلك قوله: "وندعوه أحيانا بولي النعم. وأي فارس منا بالقياس إليه هاوٍ مبتدئ، فهو لا يفيق أبدًا" (ص٤٨). ففي المثال حضر المكممان الظرفيان (أحيانا) و(أبدا) وكلاهما عمل على تعديل القوة الإنجازية: الأول بإضعافها، والثاني بتقويتها وتأكيدها. فحينما يقول المتكلم (أحيانا)، فإنه يعني ليس في كل الأوقات، وحينما يقول (دائما) يعني في كل الأوقات. وتبدو وظيفة هذه المكممات في حالة إيراد الملفوظ نفسه بدون المكمم مرة، وبذكره مرة وباستبداله مرة أخرى: (ندعوه بولي النعم)، (ندعوه أحيانا بولي النعم)، (ندعوه دائما بولي النعم). ففي الحالة الأولى نقدم تقريرا خبريا تتعدد احتمالاته بين أن يكون وألا يكون، أما بإضافة (أحيانا) فتضعف القوة الإنجازية وتخصص ببعض الأوقات،

وبإضافة (دائما) فتفيد التوكيد الذي ينتفي معه احتمال عدم دعوته بذلك. وبذلك يتضح أن القوة الإنجازية ليست واحدة في الأمثلة المذكورة، ويتضح أيضا أن الصيغة قد ارتبطت بالقصد "فالكيفية التي يقال بها الشيء تعد جزءا مما يقال"(١). ونقصد بالكيفية إضافة مكممات توجه مضمون القضية وقوته. وما يقال هنا مرتبط بسلوك وتصرفات رجب القاضي وبقية أصدقاء العبارة تجاه أنيس زكي ومبالغتهم في وصفه وإعلاء شأنه، فهو ولي النعم الذي همه الأول هو إشعال نار الكيف وإعداد الجوزة حتى لا يفيق أبدا فينسى نفسه وينسى معها همومه مما يعود عليهم بالمتعة الزائفة.

٨- **الجهات الصدقية** (Alethic Modalities):

من بواقي الإرث الذي ورثه اللسانيون من المناطقة ما يسمى"الجهات الصدقية". وننوه إلى أن "الجهة المنطقية"، و "الجهة الوجودية"، و"الجهة الصدقية"، و"الجهة الأخلاقية"، و"الجهة القضوية" هي مسميات واحدة للجهات التي اعتنى بها المناطقة في المنطق الصوري وأطلقوا عليها "الجهة المنطقية". وهذا سبب بلبلة واضحة في التصنيف عند المختصين، وبلبلة أكثر عند القارئ المبتدئ. وسبب تسميتها بالمنطقية معروف، أما سبب تسميتها "صدقية"؛ فلتعلقها بمقولة صدق القضايا في المنطق الأرسطي. وسميت "وجودية"؛ لكونها جهات عقلية مجردة تخضع لمبادئ العقل في إدراك الوجود الخارجي من حيث ضرورة الوجود وإمكانه أو استحالته؛ ولهذا السبب ولخلوها من المعلومات الدلالية واللغوية قد أخرجها معظم اللسانيين من تصنيفات الجهة، إذ يتبنى سويتستر Sweetser موقفا مفاده "أن دور الجهات الصدقية يبدو ضئيلا في اللغات العادية

(١) محمد العبد: النص والخطاب والاتصال، ص ٣٠٢.

مقارنة بجدواها ودورها الرئيس في مجال المنطق الصوري"[1]، أي أنها جهات ميتافيزيقية قلما توجد لها أمثلة في اللغات الطبيعية؛ لأن أمثلتها غالبا مصنوعة من قبل المناطقة الذين اهتموا بها. وأيا ما كان الأمر فيما يتعلق بمدى جدواها عند الباحثين –وهذا أمر قابل للنقاش– فهي جهة قائمة كانت وما زالت تدور في فلكها كل المقولات الفلسفية واللسانية للجهات جميعها. ومعنى إنكارها إنكار فرع كامل من فروع المنطق سمي المنطق الموجه. كما أن العلاقة بين المنطق واللسانيات قائمة منذ القدم فلا تنكر وعلينا أن نبحث في اللغة عما ينشأ من علم المنطق من مفاهيم تكون مثمرة في وصف الألسن البشرية، وتحليل اعتقادات المتكلم وما يقوم به عندما يتكلم.

هذه الجهة تتفرع إلى جهات موضوعية (جهات للوجود والوصف) تتعلق بمضمون القضايا، وتتحدد من خلال صفتين أساسيتين هما: "الضروري"، و"الممكن"، وتصير أربعا باعتبار لوازمهما وما يتفرع عنهما من تقابل في المربع الأرسطي حيث لم يشر أرسطو صراحة إلى الممتنع والمحتمل. وكانت الجهة الصدقية في رواية ثرثرة فوق النيل كالآتي:

أ- **جهة الضرورة** (Necessary):

يشير المناطقة إلى أن الضروري أو الواجب هو الموجود بالقوة دون الفعل؛ من حيث أن "الضروري هو دائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال ولا يمكن ألا يوجد ولا في وقت من الأوقات"[2]. وفيه ينتمي المحمول بالضرورة إلى الموضوع. ولا يمكن أن يكون الضروري بخلاف ما هو كائن، أي أنه صادق في كل العوالم

(1) F.R. Palmer (1990): Modality and the English Modals, P.7.

(٢) الفارابي: كتاب العبارة، ضمن كتاب المنطق عند الفارابي، تحقيق: رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ج١/ ١٥٧.

الممكنة. وباختصار هو كل ما يحدث حسب قوانين الطبيعة والحقائق الكلية، مثل قولك من الضروري أن يكون الكل أكبر من الجزء[1]. ويطلق العلماء على القضايا الضرورية القضايا البرهانية.

وقد تحققت جهة الضرورة من خلال: (يجب، وينبغي، وضروري، وبالضرورة، ومن الضروري، ولابد، وحتما، لا يجوز، علينا أن ...إلخ). ومن الأمثلة عليها في الرواية: "ولكن هذه السخافات يجب أن تساغ في أبريل شهر الغبار والأكاذيب"(ص٥). فلفظ (يجب) يبين النسبة بين الموضوع والمحمول في نفس الأمر والواقع. والضرورة هنا ضرورة وجودية خارجية لا دخل للمتكلم في حدوثها، ولا تعبر عن حكم شخصي له تجاه الواقعة، فهي ليست إلزامية. وغاية المتكلم هي التلفظ بأحكام تصديقية تتعلق بالقضية –وجوب قبول السخافات في شهر الغبار والأكاذيب (أبريل)– التي يستحيل كذبها فهي صادقة صدقا كليًّا –حسب كانط– ويستطيع الجميع إثباتها من صدقها. وهي أيضا صادقة في كل العوالم الممكنة ومتفقة مع الواقع بحكم طبيعة المناخ المصري الذي يكون فيه شهر أبريل معبئا بالغبار والأتربة والأكاذيب الباطلة (التي اعتاد عليها المصريون في تلك الحقبة وكانوا يطلقون عليها كذبة أبريل). وهذه الضرورة الوجودية تصبح ضرورة معرفية إذا طال مكث شخص أجنبي مثلا في البيئة المصرية، وتصبح المعرفة عنده فيما بعد معرفة وثوقية مصدرها المعايشة والمشاهدة العينية.

(١) عبد العزيز المسعودي: في المقولات شبه المعجمية: النواسخ الحرفية ودلالاتها الجهية، وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة للسانيات (اللسانيات وإعادة البناء)، من١٠-١٢ أبريل، ٢٠١٤م، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، مخبر نحو الخطاب وبلاغة التداول، منوبة، تونس، ص ١١٦.

ب- جهة الإمكان(Possible) :

الممكن في المعاجم يدور حول معنى الاستطاعة والقدرة، يقول ابن منظور: أمكنني الأمر يمكنني فهو ممكن بمعنى أستطيعه، وفلان لا يمكنه النهوض أي: لا يقدر عليه[1]. أمَّا في المنطق فهو الذي يتحول إلى موجود بالفعل؛ لأنه لم يوجد بعد ويمكن فيه أن يوجد. ويشير الفارابي إلى أن "الممكن هو ما ليس بموجود الآن ويتهيأ في أي وقت اتفق في المستقبل أن يوجد وألا يوجد"[2]؛ نفهم من ذلك أن الممكن ليس بضروري الوجود؛ من حيث إنه يمكن أن يكون وألا يكون، وأنها تحتل مكانة وسطا بين الوجود والعدم، أو بين نعم (Yes)، ولا (No) كما يقول هالياداي. ويمكن القول بأن جهة الإمكان ترتبط بمفهوم الاستطاعة والقدرة ويكون تحققها مستقبليا؛ بعكس الضروري الذي يكون في جميع الأزمنة.

وتحققت جهة الإمكان في الرواية من خلال الأسماء، والأفعال، والحروف مثل: (يمكن، وممكن، وبالإمكان، ويقدر، ويستطيع، و(قد+ مضارع)، ولعل، وليس مستحيلا، وغير مستبعد، ولا أستبعد، وليس ببعيد...). ومن الأمثلة قوله: "توحي ضخامة هيكله بقوة كان يمكن أن توجد. يمكن أن تصفه بأي شيء أو ألا تجد له صفة على الإطلاق. سِرُّه في رأسه يمكن أن تطمئن إليه كما تطمئن إلى مقعد خال" (ص٩٠). فالإمكان في هذا المثال إمكانات أولها- إمكان في عالم ممكن سابق للزمن الإشاري يتمثل في وصف سمارة الضمني لأنيس زكي بأنه ضخم البنيان، وأنه كان بالإمكان أن تشتمل هذه الضخامة على قوة في الزمن الماضي وغير

(١) سيبويه: الكتاب، ١٣/ ٤١٤.

(٢)الفارابي: كتاب العبارة، ضمن كتاب المنطق عند الفارابي، ج١/ ١٥٧. وينظر: فريد جبر وآخرون: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦، ص ١٠٠٥..

موجودة حاليا؛ كونه أهدرها في مصارف الملذات والجنس وإدمان المخدرات. وهذا يؤكد ما ذهب إليه إسماعيل عبد العزيز من أن أحد معاني الممكن هو "ما لم يحدث بَعْدُ إن كان من الممكن أن يحدث يوما ما[1] أي أنه احتمال كان يمكن أن يحدث في الماضي. وثانيها- الإمكان المتمثل في قولها " يمكن أن تصفه بأي شيء أو ألا تجد له صفة على الإطلاق " فهو إمكان يتوقف معه الحكم على أنيس لتقابل القضايا بين الإيجاب والسلب، فالحكم بالنسبة لها لا هو واجب ولا ممتنع، بل مجهول في علمها هي، لا في ذاته هو لعدم وجود السبب الموجب العلم واليقين. والثالث- الإمكان المتمثل في قولها " يمكن أن تطمئن إليه كما تطمئن إلى مقعد خال" وهو إمكان أشبه بالتحقق منه من عدم التحقق؛ لوجود السبب المرجح للظن القوي؛ وذلك لأنه ذاهل شارد الذهن ليل نهار لا يدرك ما حوله ولا من حوله؛ ولأنه نصف ميت كما وصفه محفوظ، وموجود وغير موجود مما يجعل الاطمئنان إليه راجح عن عدم الاطمئنان ويقارب الوجوب. فالذهن معه ليس في حيرة وتردد في الحكم كسابقه.

ج- جهة المحتمل (Contingent):

كنا نظن أن المحتمل هو ما يمكن استنتاجه والتكهن به، أو هو ما يمكن أن يحدث أو لا يحدث في المستقبل. ولكن فاجأنا المناطقة بأن المحتمل: هو الممكن باعتبار ما كان نظرا إلى أن الشيء الذي حدث في الماضي كان من الممكن ألا يحدث؛ إذ ليس هناك ضرورة اقتضت وجوده أو عدم وجوده[2]. نستنبط من هذا أن مفهوم المحتمل والممكن متقاربان، والفارق بينهما فارق في الزمن فقط. حيث

(١) إسماعيل عبد العزيز: نظرية الموجهات المنطقية، دراسة تحليلية في منطق الجهة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص ١١.

(٢) إسماعيل عبد العزيز: نظرية الموجهات المنطقية، ص ١٠، ١١، ٢٥.

إن المحتمل هو ممكن باعتبار ما كان في حين أن الممكن يتحدد باعتبار ما يكون. ولعل هذا التداخل بين الممكن المحض، والمحتمل وما يترتب عنهما من لبس جعل المناطقة العرب كابن رشد مثلا يستبعدون جهة المحتمل في مصنفاتهم مكتفين بجهة الممكن فقط، وجعلهم أيضا يقسمون الممكن إلى: (عام، وخاص، وأخص، ومستقبلي).

وقد تحققت جهة المحتمل في الرواية من خلال الألفاظ التالية: (احتمال، ومن المحتمل، ووارد، ولا يبعد، ولعل، وقد يفعل، وقد لا يفعل...). ومن ذلك قوله: "من المحتمل أن تتدفق الحركة في مجرى تلقائي إذا وضحت الشخصيات واستقرت معالمها الأساسية" (ص٨٧). فالمكون الجهي (من المحتمل) بمثابة حكم ناتج عن الذات حَوَّرَ تقرير القضية. فالحرف المصدري (أنْ) يسم قيمة الإمكان، ويقوم بدور الربط بين القضية والمكون الجهي قبلها. أما من الناحية النحوية فالعامل الجهي شغل موقع الخبر المقدم وحل التركيب المصدري في موقع المبتدأ، أي: أن الكلمة الجهية أصبحت محمولا للقضية المركبة وأصبحت القضية البسيطة موضوعها، وبهذا يكون العامل الجهي عامل من الناحية المنطقية ومعمول من الناحية النحوية. وهذا يؤيد الرأي القائل بأن الجهة توجد في الاعتقاد واللغة، وليس في الأشياء المكونة في الخارج. ونختلف مع أرسطو فهو يرى أن الجهة تكون في الأشياء نفسها؛ لأنه يصبغها بالصبغة الوجودية. ونرى أن الاحتمال هنا ليس توقفا عن الحكم كما يشير المناطقة ولكنه ترجيح للحكم.

د- جهة الممتنع أو المستحيل(Impossible):

الممنوع في اللغة ما تعسر حصوله أو وقوعه، وأن تحول بين الرجل والشيء الذي يريده. أما المستحيل فهو غير الممكن الذي تعذر بلوغه فلا يمكن تحقيقه، أو أن وجوده صعب فلا يمكن حدوثه. وكلام مستحيل أي: محال، والمحال

ما اقتضى الفساد من كل جهة كاجتماع الحركة والسكون في جسم واحد، وأحلت الكلام أحيله إذا أفسدته [1]. والممتنع في المنطق مرادف المستحيل[2]، فهو ضروري العدم الذي يوجد في التصور، ولا يمكن أن يوجد بالفعل على الإطلاق. والقضية الممتنعة (المستحيلة) تكون كاذبة في كل العوالم الممكنة؛ لأن محتواها يتناقض مع قوانين الطبيعة كاجتماع النقيضين في المكان والزمان ذاتهما. ويمكن أن يُرَدُّ كل من الواجب والممتنع إلى الضروري بالتأويل؛ لأنه إذا كان الواجب هو ضروري الثبوت في الوجود، يكون الامتناع هو ضروري السلب فلا يمكن ثبوته.

ولما كانت الجهة في المنطق هي التعبير في الحكم عن مرتبة من حيث تقرير الضرورة فيه (ضرورة الصلة بين طرفي القضية ويشكل جهة الضرورة)، أو إمكان تقرير الضرورة (إمكانية إيجاد هذه العلاقة ويشكل جهة الممكن) أو امتناع التقرير (استحالة نسبة المحمول إلى الموضوع وتشكل جهة الممتنع أو المستحيل)، نستنبط أن جهة الممتنع تتعلق في المقام الأول بـ "الرابطة" (وهي هنا رابطة امتناع)؛ ولهذا تسمى هذه الجهة "جهة الحكم".

وتحققت جهة الممتنع والمستحيل في الرواية من خلال: (ممنوع، ومن الممتنع، ويستحيل، ومستحيل، ومن المستحيل، ولا يمكن،...). ومن أمثلتها في الرواية قوله: " ويخيل إلينا كثيرا أنه غارق في لحظته الراهنة ولكن لا يمكن أن نجزم في ذلك بشيء قاطع" (ص٤٤)، وقوله: "ولذلك فمن المستحيل أن يوجد نوع

(١) سيبويه: الكتاب، ج٨/ ٣٤٣، ج ١١/ ١٨٦. والمعجم الوسيط، ص٢١٠. وأحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ج٥٨٦/١، ج٢١٢٨/٣. وجبران مسعود: الرائد معجم لغوي معاصر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٧، ١٩٩٢، ٧٣٦.

(٢) يراجع جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ص٤٢٣.

من الحياة البدائية في ذلك الكوكب البارد" (ص٥٠). ففي المثال الأول دخلت العبارة الجهية الدالة على عدم الإمكان (لا يمكن) على القضية بعدها فجعلت نسبة الموضوع إلى المحمول مستحيلة الحدوث؛ إذ لا يستطيع المتكلم أن يجزم ما إذا كان أنيس غارق في اللحظة الراهنة من عدمها؛ لأن هذا أمر غيبي يستحيل التنبؤ به. وفي المثال الثاني شكلت العبارة الجهية (من المستحيل) رابطة امتناع دخلت على القضية (يوجد نوع من الحياة في الكوكب البارد) لتدل على استحالة نسبة موضوعها إلى محمولها؛ لذا تسمى الجهة "جهة الحكم"، وقضيتها كاذبة دوما ولا يمكن أن تصدق أبدا في أي من الأزمنة وفقا لقوانين الطبيعة.

خاتمة البحث

وختاما فإن بحث" مشكلات الجهة في المنطق واللسانيات وتطبيقاتها في رواية ثرثرة فوق النيل" كان ارتيادًا صعبًا ورحلة شاقة من التنقيب في مصادر لها طابع خاص في التعامل تنوعت ما بين مصنفات في الفلسفة والمنطق وأخرى بلغة أجنبية دفعت إليها ضرورة تمثلت في ندرة الدراسات حول هذا الموضوع من ناحية ومن زاوية أخرى خلو الساحة من المؤلفات والكتب العربية أو المترجمة. وقد استهل العمل بالوقوف على مشكلة تعدد تعريفات الجهة واختلافاتها في المجالين اللساني والمنطقي وما ترتب عليه من مشكلات في التقسيم والتصنيف تراوحت من حيث الكثرة والقلة ما بين عشرين صنفا وصنفين اثنين ووصل الأمر إلى أن ما يثبته عالم يكاد ينفيه آخر. وعرضنا أيضا لمشكلة الترجمة ووجود خمسة عشر مكافئا عربيا لمصطلح الجهة، وما خلفه ذلك من آثار خطيرة أدت إلى البلبلة وسوء فهم للمصطلح ومفهومه. وقد عرض البحث صور تحقق الجهة في العربية من خلال التطبيق على الرواية المذكورة. هذا وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- أثبت البحث عدم دقة تقسيم أرسطو للجهات وفق مربعه الشهير: (الضروري، والممكن، والممتنع، والمحتمل)؛ لذا استبدلته الدراسة بمثلث جهي يتكون من: (الضروري، والممكن، والممتنع)؛ لأن الحكم العقلي في هذه الثلاثة فقط، ولأن الممكن والممتنع بمعنى واحد.

٢- أثبت البحث عدم صحة زعم أرسطو بأن الجهة تكون في الاعتقاد والأشياء المكونة في الخارج، لا في اللغة. والصواب أن الجهة تكون في اللغة، وفي الاعتقاد الخارجي كليهما.

٣- وقفت الدراسة حسب ما أتيح من مصادر على أن شارل بالي هو أول لساني أدخل مفهوم الجهة من المنطق إلى اللسانيات عندما حاول الوقوف على العلاقة بين (الجملة)، و(حدث التفكير)، و(الفكرة). وكان لتفريقه في العبارة الجهية بين شق التعبير وشق التمثيل أثره الواضح في فهم الجهة وتقسيماتها فيما بعد.

٤- أن اختلاف تعريف الجهة في اللسانيات الغربية يعود إلى أن بعض الباحثين تأثر بالتعريف المنطقي، وبعضهم تحرر منه، وبعضهم خلط بين مفهوم الجهة (modality) ومفاهيم أخرى قريبة ومتفاعلة، كالتوجيه (Modalisation)، والصيغة (Mood)، ونمط الجملة (Sentence type). هذا بالإضافة إلى اختلاف الانتماءات لمدارس لسانية مختلفة: تداولية، وسيميائية، وتلفظية. مما أدى إلى وجود تعريف في التداولية، وتعريف في السيميائية، وآخر في التلفظية.

٥- وقفت الدراسة على أن سبب اختلاف تقسيمات الجهة بين عالم وآخر يكمن في فَصْلِ بعض العلماء بين الجانب التصوري للمقولة وجانبها التعبيري. مما جعلهم يرون أن هناك جهات للملفوظ، وأخرى للتلفظ. وهذا دفعهم إلى التشعب والتوسع ما لم يتوسع فيه غيرهم. بالإضافة إلى اختلافهم في المرتكز التصنيفي. فبعضهم اعتمد على المعيار المعجمي، وبعضهم على المعيار التركيبي النحوي، وبعضهم على المعيار الدلالي، وبعضهم على الرابطة، وبعضهم على تصور العلاقة بين المحمول والموضوع.

٦- أن مصطلح (Modality) الإنجليزي قد ترجم في العربية إلى: (الجِهَة، والوَجْه، والمُوَجِّه، والموجهيَّة، والتَّوْجِيْه، الصَّوْغ، والصِّيْغَة، والتَّصْوِيْغ، والمشروطيَّة والكَيْفِيَّة، والكَيْف، والمَوْقِفِيَّة، والقرائن، وجهة الاعتقاد،

ووِجْهَة قول). والقول بترادفها وقبول تعددها يربك الفهم، ويعوق التلقي، وينعكس سلبا على تمثل المعرفة الوافدة. إذ لولا وجود المصطلح الغربي أحيانا بجوار المكافئ العربي في بعض المصنفات لما فهم القارئ وظن أن المكافئات في كل مرة مصطلحات جديدة غير ما استقر في ذهنه.

٧- سجلت الدراسة وجود ترجمتين مختلفتين للباحث الواحد في المصنف الواحد، كما سجلت وجود مكافئ واحد لمصطلحين غربيين، فالجهة مثلا عند بعضهم ترجمة للمصطلح الغربي (Modality)، وعند غيره ترجمة للمصطلح (Aspect). وهذا يدفع إلى التشويش والخلط بين دلالة المصطلحين. وربما يؤدي إلى انتقال دلالة أحد المصطلحين إلى الآخر.

٨- أثبتت الدراسة عدم دقة تصنيف الجهة إلى معرفية وإلزامية فقط. بل هي ثماني جهات: (معرفية، ووثوقية، وإلزامية، وتقييمية، ورغائبية، واستلزامية، وزمانية، ومنطقية صدقية) حسب معطيات اللغة العربية ووسائل تحققها التي تختلف عنها في اللغات الأخرى.

٩- وقفت الدراسة على أن الجهة المعرفية حاضرة عند معظم اللسانيين مع اختلاف وضعها التنظيري. فمنهم من وضعها تحت الجهات القضوية، وآخر تحت الجهات الذاتية، وثالث جعلها صنف بذاته. وعند المناطقة المحدثين لم توجد إلا عند فون رايت ونيكولا ريتشر.

١٠- أن اللغة العربية أوسع في التعبير عن الجهات المعرفية من اللغات الأوربية. فرغم اتفاقهما في الوسائل المعبرة عن إثبات اليقين أو الشك تفردت العربية في التعبير عن هذه الجهة بالأدوات: (إنَّ، وأنَّ، وقد والفعل الماضي، نوني التوكيد).

١١- أن الحرفين الموصولين (أنَّ) و (أنْ) هما الحرفان اللذان يربطان الكلمة الجهية بالقضية المراد توجيهها، مع اختلافهما في الدلالة الجهية حيث تكون (أنَّ) واسما للجهة المعرفية في حين أن (أنْ) تعد واسما للجهات الإلزامية وجهات الرغبة.

١٢- أكدت الدراسة عدم صحة زعم أحمد المتوكل بعدم إفادة (أنَّ) معنى التوكيد واقتصار دورها أنها مجرد أداة وصل دامجة لربط القضية بالجهة. والصواب أنَّ كونها أداة وصل لا ينفي عنها معنى التوكيد.

١٣- أثبتت الدراسة اشتراك الحرفين (إنَّ) و (أنَّ) في وسم قيمة الواجب، واختلافهما في كون (إنَّ) تسم الجهة الوثوقية في حين أن (أنَّ) تسم الجهة المعرفية. أما الحرفان (إنْ) الشرطية و(أنْ) المخففة فيشتركان في قيمة الإمكان وعدم الوجوب مع احتمال تحققهما في المستقبل غير أن الأولى تسم الإمكان الشرطي والثانية تسم الإمكان الوجودي.

١٤- أثبتت الدراسة أفعال الجهة الإلزامية لا تخضع لقانون المطابقة في العدد والجنس، فلا تقول في الفعلين يجب وينبغي: (أجب أو نجب أو تجبي). كما أنه يمتنع أن تتقدم عليها القضية مطلقا، فلا تقول: (أن أزورك يجب). كما أنها لا تتصرف في الزمن فلا تقول في ينبغي (انبغى). وبهذا تختلف عن الأفعال العادية، ولا تدخل عليها أفعال كاد وأخواتها.

١٥- أضافت الدراسة إلى نظام الجهات العالمي الجهة الزمانية والجهة الاستدلالية. وأثبتت أن كان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع تشكل جهة في اللغة العربية قياسا على كثير من الجهات المصدرة بحروف وظروف جهية؛ لأنها تؤدي وظيفة التوجيه نفسها التي تؤديها تلك الجهات. كما أنها تقع في الموقع نفسه الذي تقع فيه الجهات المعرفية والوثوقية.

١٦- توصلت الدراسة إلى أنه من الصعب الفصل بين أنواع الجهات فصلا تاما؛ إذ بالإمكان تصنيف الأفعال والأسماء، والأدوات تحت أكثر من صنف فعلى سبيل المثال الجهات المصدرة بالفعل (يجب) قد يدل على ضرورة معرفية، أو ضرورة إلزامية، والفعل (يمكن) قد يدل على إمكان معرفي وعلى إمكان وجودي. وكذلك الجهات المصدرة بـ (إنَّ) يمكن تصنيفها ضمن الجهات المعرفية وكذلك ضمن الجهات الوثوقية. ومثل ذلك كثير.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المصدر:

١- نجيب محفوظ: رواية ثرثرة فوق النيل، دار الشروق، القاهرة، ط٥، ٢٠١٥م.

ثانيا- المصادر والمراجع العربية والمترجمة:

١- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية او التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ١٩٩٥م.

٢- أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣- إسماعيل عبد العزيز: نظرية الموجهات المنطقية، دراسة تحليلية في منطق الجهة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).

٤- أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل إبراهيم خليل، إشراف: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت- باريس،، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

٥- أوزوالد ديكرو، وجان ماري سشايفر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، الدار البيضاء- المغرب، ط٢، ٢٠٠٧.

٦- باتريك شارودو، ودومينيك منغنو: معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨.

٧- أبو بكر العزاوي: الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

٨- ـــ : اللغة والمنطق مدخل نظري، مكتبة الندب المغربي بجامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، المغرب، ٢٠١٤م.

٩- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.
١٠- ـــ : اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤.
١١- جان سيرفوني: الملفوظية، ترجمة: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ٢٠١٦م.
١٢- جبران مسعود: الرائد معجم لغوي معاصر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٧، ١٩٩٢.
١٣- جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٢.
١٤- جول تريكور: المنطق الصوري، ترجمة: محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، (د.ت).
١٥- جيرالد برنس: قاموس السرديات، ترجمة السيد إمام، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣.
١٦- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: معاني الحروف، مزيلا بالإعجاز اللغوي لحروف القرآن المجيد، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، صيدا-بيروت، لبنان، (د.ت).
١٧- الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢.
١٨- سهام النويهي: مدخل إلى منطق الجهة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.

١٩- سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

٢٠- أبو العباس المبرد: المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

٢١- عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، دراسات في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م.

٢٢- عبد الجليل مرتاض: الوظائف النحوية في مستوى النص، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط١، ٢٠١١م.

٢٣- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات: (عربي- فرنسي، فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٤م.

٢٤- عبد الصمد الرواعي: الظروف: المقولة والتصنيف الدلالي، مجلة أبحاث لسانية، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، المغرب، ع٣٢،٢٠١٦م

٢٥- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

٢٦- عبد العزيز المسعودي: المعاني الجهية والمظهرية بحث لساني في المقولة الدلالية، جامعة سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس، ٢٠١٣م.

٢٧- عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٩٠م.

٢٨- عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢.

٢٩- عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١.

٣٠- عبد المجيد جحفة: دلالة الزمن في العربية، دراسة في النسق الزمني للأفعال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ٢٠٠٦م.

* ـــ: الزمن والجهة وتسويغ ظروف الزمن، ضمن كتاب البنى الزمنية وأشكالها، أعمال اليومين الدراسيين: البنى الزمنية وأشكالها، إعداد: عبد القادر الفاسي الفهري، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المغرب، ط٢٠٠٠م.

٣١- علي سامي النشار: المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢٠٠٠.

٣٢- الفارابي: العبارة، ضمن كتاب المنطق عند الفارابي، تحقيق وتعليق وتقديم: رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.

٣٣- فريد جبر وآخرون: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦.

٣٤- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، ط ٢٠٠٨.

٣٥- الفيومي: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (د.ت).

٣٦- المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا، (د.ت).

٣٧- مبارك المبارك: معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- إنجليزي عربي)، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥.

٣٨- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٩- محمد صلاح الدين الشريف: الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، سلسلة لسانيات، تونس، ٢٠١٣.

٤٠- محمد العبد: النص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤١- محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان،١٩٩١.

٤٢- محمد القاضي وآخرون: معجم السرديات، دار محمد علي للنشر، تونس، ط١، ٢٠١٠.

٤٣- محمود عباس العامري: الجهات في المنطق واللسانيات، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط١، ٢٠١٦.

٤٤- مكتب تنسيق التعريب: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي – فرنسي–عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط٢، ٢٠٠٢.

٤٥- منصور مبارك ميغري: نظام القول في العربية، الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ٢٠١٥.

٤٦- نرجس باديس: الذاتية في النظام اللغوي، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط١، ٢٠١٨م .

٤٧- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، مرتب ترتيبا ألفبائيا وفق أوائل الحروف، راجعه وعني به: د/ محمد محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٤٨- نورمان فاركلوف: تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٩.
٤٩- يوسف محمود: المنطق الصوري، التصورات - التصديقات، دار الحكمة، الدوحة، قطر، ط١، ١٩٩٤.

ثالثا- الدوريات:

١- إبراهيم عبد التواب: الاستعارات النحوية والموقفية في خطب الرئيس مبارك الثلاثة الأخيرة: مقاربة وظيفية نظامية، ضمن مؤلف جماعي بعنوان التحليل النقدي للخطاب: مفاهيم ومجالات وتطبيقات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ٢٠٠٩.
٢- حاتم عبيد: حضور الذات في الخطاب الجامعي من خلال ظاهرة التلطيف، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس، ع٥٧، ٢٠١٢م.
٣- رجاء بنمفتاح: الزمان والجهة والمظهر: إشكالية المصطلح والمفهوم في الترجمة، أعمال الندوة المهداة إلى روح الأستاذ عبد الله صولة: الدلالة النظرية والتطبيقات، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، نوفمبر، ٢٠١٠م.
٤- عبد الرحمن حسن البارقي: جهة الوضع في الدرس النحوي العربي وما يتعلق بها من أحكام، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، مج٢٦، ع١٠، ٢٠١٨.
٥- عبد العزيز المسعودي: في المقولات شبه المعجمية: النواسخ الحرفية ودلالاتها الجهية، وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة للسانيات (اللسانيات

وإعـــادة البنـــاء)، مـــن١٠-١٢ أبريـــل، ٢٠١٤م، كليـــة الآداب والفنـــون والإنسانيات بمنوبة، مخبر نحو الخطاب وبلاغة التداول، منوبة، تونس.

٦- فالح بن شبيب العجمي: نظام الصيغة في اللغة العربية، مجلة كليـــة الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، مج٥، ع١، ١٩٩٣.

٧- جانب غائب عن دراسات الجملة في النحو العربي، مجلة جامعة الملك سعود، مج ٧، ع٢، ١٩٩٥.

٨- محيي الدين علي حميدي: نظرية الحكم النحوي، المجلـــة العربيـــة للعلـــوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويـــت، الكويـــت، مـــج١٠،ع٣٨، ١٩٩٠.

٩- نعيمة التوكاني: لسانيات الجهة في اللغة العربيـــة، مجلـــة الفكـــر العربـــي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان،ع ٨٠/ ٨١، سبتمبر/ أكتوبر، ١٩٩٠م.

رابعا- المراجع الأجنبية:

1- Boldan, Eric M. (2001): Aspectual Approaches and Habituality (http://www.ericboldan.com/linguistics.htm)

2- Charles Bally (1944): Linguistique générale et linguistique française (2e éd. Entièrement refondue, entièrement refondue, A. Francke, S.A., Berne.

3- F.R. Palmer (1965): The English verb, Longman Linguistics Library,London and New York, Second Edition

4- F.R. Palmer (1986): Mood and Modality, Cambridge Textbooks in Linguistics,2nd Edition, Cambridge: Cambridge University Press

5- F.R. Palmer (1990): Modality and The English Modals, Routledge.Taylor & Francis groub,New York and London, 2ed. Edition

6- Geoffrey Leech (1984):Meaning and The English Verb, Third Edition, Longman London

7- Hans Jorg Schmidit (2000): English Abstract Nouns As Conceptual Shells: from Corpus to Cognition, Series: Topics in English Linguistics, TiEL; 34,De Gruyter, Mouton, Berlin- New York

8- Jinghua Zhang (2019): A Semantic Approach to the English Modality, Academy Publisher Manufactured in Finland, Journal of Language Teaching and Research, Vol. 10, No. 4, July 2019.

9- Joan Bybee, Revere Berkins and William Pagliuca (1994): The Evolution of Grammar: Tense, Aspect and Modality in The Languages of The World, The University of Chicago Press Ltd., London, Chapter Six "mood and Modality

10- John Lyons (1995): Linguistic Semantics An Introduction, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press

11- Ken Hyland (1998): Hedging in Scientific Research Articles, John Benjamins publishing company, Amsterdam, Philadelphia

12- M. A. K. Halliday & Christian M.I.M Matthiessen (2004):An introduction to functional grammar, Hodder Arnold, London, Third Edition,2014

13- Paul Simpson (1993): Language, Ideology and Point of View, Routledge, Taylor & Francis groub, London and New York.

14- R. R. K Hartmann & F. C. Stork (1972): Dictionary of language and linguistics, London: Applied Science.

15- Robert I. Binnick (1991): Time and the Verb a Guide to Tinse and Aspect, Oxford University press.